دراسة العلاقة بين اختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري وعجز الميزان التجاري المصري خلال الفترة (1991-2023) (دراسة قياسية)

د. محمد شفيع ابراهيم

مدرس الاقتصاد - المعهد العالي للحاسب الألى بكينج مريوط

الملخص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على نشأة إختلالات الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد المصري والعلاقة بين إختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري وخاصة ضعف مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في الناتج المحلى الإجمالي وعجز الميزان التجاري المصري المزمن والمستمر خلال الفترة (1991-2023)، وقياس أثر هذا الإختلال على عجز الميزان التجاري المصري، ويقوم البحث على فرضية " وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلٍ من إختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري وعجز الميزان التجاري المصري". وقد إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. والنموذج القياسي المبنى على أسلوب التكامل المشترك ونموذج (ARDL) لتقدير علاقات الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير علاقات الأجل القصير.

توضح نتائج الأجل الطويل وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وأن العجز في الميزان التجاري يتأثر سلبيا بإختلال الهيكل الإنتاجي (اختلال القطاع الزراعي وإختلال القطاع الصناعي) خلال فترة الدراسة. كما يوجد توافق بين نتائج الأجل القصير مع نتائج الأجل الطويل مع وجود بعض الإختلافات المحدودة هذا فضلا عن إرتفاع القدرة التفسيرية للنموذج.

الكلمات الرئيسية:

إختلال الهيكل الإنتاجي، عجز الميزان التجاري، أسلوب التكامل المشترك، نموذج (ARDL) ، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Abstract

The research aims to shed light on the relationship between the structural imbalance in the Egyptian economy and Egypt's trade deficit during the period (1991-2023). It also aims to measure the impact of this imbalance on Egypt's trade deficit. The research is based on the hypothesis that there is a statistically significant relationship between the structural imbalance in the Egyptian economy and Egypt's trade deficit. The researcher has adopted a descriptive-analytical approach. The econometric model is based on the cointegration technique and the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to estimate the long-term relationships, and the Error Correction Model (ECM) to estimate the short-term relationships.

The long-term results indicate the existence of a cointegration relationship among the model's variables, and that the trade deficit is negatively affected by the structural imbalance (imbalance in the agricultural sector and imbalance in the industrial sector) during the

study period. The short-term results are also consistent with the long-term results, with some minor differences. Additionally, the model has a high explanatory power.

Keywords: Productive structure imbalance, trade deficit, cointegration approach, ARDL model, and error correction model (ECM)

1/ - مقدمة:

تعاني مصر من عجز كبير ومستمر في ميزانها التجاري بسبب زيادة وارداتها السلعية بمعدل يفوق زيادة في صادراتها السلعية، فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للواردات نحو 7,5% مقابل نحو 6,95 للصادرات خلال فترة الدراسة. وما يترتب على ذلك من عجز في الحساب الجاري وبالتالي عجز بميزان المدفوعات، ومن ثم زيادة الطلب على النقد الأجنبي وإرتفاع سعر الصرف الأجنبي، وما يقابله من إنخفاض قيمة الجنية المصري، وبالتالي إرتفاع معدل التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي (نجا، 2023، ص 14). كما إنخفض معدل تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية فقد بلغ هذا المعدل في عام 1991، نحو 52,9%، مقابل نحو 45% في عام 2023، ومن ثم تقل قدرة الدولة على الاستيراد، ويقل العرض المتاح من السلع بالسوق المحلي، فترتفع الأسعار كما تنخفض الصادرات أيضا بسبب اعتمادها على السلع الوسيطة والآلات والمعدات المستوردة وإرتفاع أسعارها النسبي بسبب انخفاض سعر الجنية امام الدولار. كما تلجأ الدولة للاقتراض لتمويل الواردات، ومن ثم زيادة عبء الديون الخارجية، وتدور الدولة في حلقة مفرغة من العجز في الميزان التجاري يزداد بمرور الوقت ويزيد من تدهور المؤشرات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (Helmy, 2017, p. 199) .

ويرجع جزء كبير من عجز الميزان التجاري المصري إلى ما يعانيه الاقتصاد المصري -كمعظم اقتصاديات الدول النامية - من إختلال هيكلة الإنتاجي (معهد التخطيط القومى، 2020، ص 5) ، ونقصد به في هذه الدراسة، إختلال المساهمة القطاعية للقطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وما يترتب عليها من نمو غير متوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (قناوي، 2016، ص 2) حيث التراجع المستمر لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فقد كان يساهم بنحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1991 ، إستمرت هذه النسبة في الإنخفاض لتصل إلى نحو 10,6 % في عام 2023، والثبات النسبي لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت تساهم بنحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1991، وبلغت في عام 2023، نحو 15,1% كما في الجدول رقم (4) وهو ما يلقى بظلاله على زيادة عجز الميزان التجاري.

1/1 مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التعرف على طبيعة إختلالات الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد المصري وقياس آثارها على الميزان التجاري المصري خاصة وأن الاقتصاد المصري، يعاني منذ فترة طويلة من وجود إختلالات في هيكله الاقتصادي تسببت في ضعف المساهمة القطاعية للقطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة العجز الميزان التجاري فقد تزايد هذا العجز من نحو 3,7 مليار دولار في عام 1991 إلى نحو 43,3 مليار دولار في عام 2023 ، وإنخفض معدل تغطية الصادرات للواردات من نحو 52,9 % ،في عام 1991 إلى نحو 45% في عام 2023، وما يترتب على ذلك من إستنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية والضغط

المستمر على قيمة الجنية المصري وإرتفاع معدل التضخم وسعر الفائدة ويؤدى الى مزيد من الاقتراض من الخارج وهو ما يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي والخارجي .

كما يكشف عجز الميزان التجاري عن ضعف تنافسية المنتجات المحلية، ومواطن الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي، وعدم قدرة الطاقات الإنتاجية للاقتصاد عن تلبية إحتياجات المواطنين، الأمر الذي يضطره إلى الإستيراد لتلبية هذه الاحتياجات، كما أن نوعية السلع المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، فإستيراد السلع الغذائية والمواد الخام كالقمح والذرة لتبلغ 49% من الواردات السلعية يكشف عن ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد وعدم قدرته على توفير متطلبات الأمن الغذائي، وإستيراد الآلات والسلع الوسيطة لتبلغ نحو 49% من الواردات السلعية يكشف على ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد وعدم قدرته على توفير إحتياجات السوق ومتطلبات التنمية .

2/1 أهمية البحث:

تأتى أهمية البحث من أهمية المشكلة التي يتناولها، حيث يعاني الاقتصاد المصري من إختلالات في هيكلة الإنتاجي تسببت في ضعف طاقاته الإنتاجية وأصبح الاقتصاد المصري يعتمد بشكل كبير على الإستيراد لسد إحتياجاته من الغذاء ومستلزمات الانتاج من مواد خام وسلع وسيطة وألات ومعدات وهو ما تسبب في عجز مزمن ومستمر ومتزايد في ميزانه التجاري أدى إلى استنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية والضغط المستمر على قيمة الجنية المصري وارتفاع معدل التضخم وسعر الفائدة ويؤدى إلى مزيد من الاقتراض من الخارج وهو ما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

3/1 منهج البحث:

اعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات الإحصائية الخاصة بواقع ومظاهر إختلالات الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد المصري والعجز في الميزان التجاري لمصر. كما يعتمد البحث على الأسلوب القياسي بحيث تم بناء نموذج قياسي لقياس أثر هذه الإختلالات على الميزان التجاري لمصر يعتمد على أسلوب التكامل المشترك وإختبارات الحدود، حيث أنه من خلال نموذج (ARDL) يتم تقدير علاقات الأجل الطويل ومن خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM) يتم تقدير علاقات الأجل القصير وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي(EViews)

4/1 أهداف البحث:

تتلخص اهداف البحث فيما يلي:

- دراسة وتحليل أهم مظاهر إختلالات الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد المصري
- معرفة طبيعية وحجم العجز في الميزان التجاري لمصر خلال فترة الدراسة
- قياس تأثير إختلالات الهيكل الإنتاجي على عجز الميزان التجاري لمصر خلال فترة الدراسة

5/1 فرض البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلٍ من إختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري وعجز الميزان التجاري المصري خلال مدة الدراسة.

6/1 حدود البحث:

تتمثل حدود الدراسة في الاتي:

- **الحدود المكانية:** يقتصر البحث على جمهورية مصر العربية

- **الحدود الزمنية:** ستتناول الدراسة الفترة من (1991-2023) وهي الفترة التي شهدت تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر في إطار سياسات صندوق النقد الدولي منذ عام 1991، ثم إتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي في 2016، ثم إتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي في ديسمبر 2022، وما ترتب عليها من قرارات بتخفيض قيمة الجنية المصري ورفع سعر الفائدة أكثر من مرة خلال فترة الدراسة، فضلا عن قرارات تتعلق بالرسوم الجمركية والاستيراد والتصدير لتشجيع الصادرات.

7/1 خطة البحث:

ولتحقيق اهداف البحث تم تقسيم البحث -فضلا عن المقدمة - على النحو التالي:

2/- الدراسات السابقة

3/- تطور الميزان التجاري في مصر خلال الفترة 1991-2023

4/- مفهوم الهيكل الاقتصادي والإختلالات الهيكلية

5/- نشأة إختلالات الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد المصري

6/- تحليل واقع أهم إختلالات الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد المصري

7/- النموذج القياسي

8/- أهم النتائج والتوصيات

9/- المراجع

2/- الدراسات السابقة

1/2 دراسة (قناوي، 2016)

تهدف الدراسة إلى بيان أسباب وآثار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري سواء كانت إختلالات داخلية أو خارجية والتي تتسم بطابع الاستدامة ومن أهم هذه الاختلالات الهيكلية: الإختلال السلعي والإختلال المالي والنقدي والاختلال الخارجي.

وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الإختلالات كانت نتيجة فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية وهو السبب الرئيسي في تفسير استمرارية هذه الإختلالات الهيكلية بالإضافة إلى أسباب عديدة إقتصادية وسياسية وإجتماعية. كما كان لهذه الإختلالات آثار سلبية على الاقتصاد المصري تمثلت في تدنى معدل النمو الاقتصادي وعجز الموازنة العامة والميزان التجاري وتزايد المديونية الخارجية وتراجع الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية وتدهور قيمة الجنية المصري وتزايد معدلات البطالة والتضخم وتزايد معدلات الفقر وضعف مؤشرات التنمية البشرية. وقامت مصر لتغلب على هذه الإختلالات بتطبيق استراتيجيات تنموية مختلفة، إلا أنها لم تكن فعالة في علاج هذه الإختلالات نظرا لما يشوبها من ضعف وقصور وعدم القدرة على تحقيق التنمية.

2/2 دراسة (Moussa, 2016)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي لعبته التجارة في تطور إختلالات الحساب الجاري في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة الانفتاح التجاري في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كان مصحوبًا بعجز في الحساب الجاري في غالبية هذه الدول وأن هذا العجز كان السبب في تعرض هذه لدول للصدمات الخارجية وإرتفاع معدل الفقر وقلة فرص العمل. وأن الاندماج في الاقتصاد العالمي على أساس تصدير السلع الأساسية ليس السبيل السليم لتحقيق التنمية المستدامة ومن هنا تأتى أهمية الاهتمام بالتصنيع، لأنه هو المحرك للنمو الاقتصادي والتغيير البنيوي واللحاق بالركب ويفتح الباب أمام الوصول الى اقتصاديات الحجم والتقدم

التكنولوجي والتعلم. كما أن له تأثيرًا جاذبًا على القطاعات الأخرى من خلال تحفيز الطلب على خدمات أكثر وأفضل في الخدمات المصرفية والتأمين والاتصالات والنقل وتشجيع تنمية رأس المال البشري واستخدام التقدم التكنولوجي في القطاع الزراعي. كما يوفر - بشكل مباشر وغير مباشر - فرص العمل للقوى العاملة الماهرة، مما يعزز الإيرادات ويهيئ الظروف للحد من التفاوت في الدخل والفقر

3/2 دراسة (Zaki, 2017)

تحلل هذه الدراسة الإختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية التي يتسم بها الاقتصاد المصري، وترى أن مصر تعاني من ثلاثة مستويات أولية من عدم التوازن الداخلي: المستوى القطاعي (تراجع القطاع الصناعي مع إنخفاض مستوى القدرة التنافسية)، والمستوى المالي (بين الإيرادات والإنفاق، والإنفاق الجاري مقابل الإنفاق الإنتاجي)، والمستوى النقدي (السياسة النقدية غير الشفافة).. وعلى الصعيد الخارجي، يمكن تحديد اثنين من إختلالات التوازن الهيكلي، وهما إرتفاع مستوى المدخلات الوسيطة المستوردة مما يؤدي إلى عجز تجاري مزمن. وتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة

وترى الدراسة أن الأسباب الرئيسية لمثل هذه الإختلالات هي عدم كفاءة المؤسسات السياسية والاقتصادية. وتقدم خريطة طريق للإصلاحات المستقبلية، تقوم على: (1) وجود مؤسسات أكثر كفاءة واستقلالية وشفافية. فكلما كانت الحكومة أكثر شفافية، أصبحت قراراتها أكثر قابلية للفهم من جانب المواطنين، وبالتالي أصبح من الأسهل السيطرة على التوقعات. (2) تنسيق السياسات المختلفة لضمان قدرتها على دفع الاقتصاد في الاتجاه الصحيح. (3) التدرج في تنفيذ القرارات، لتجنب الصدمات القوية التي تؤثر سلبا على الفقراء. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن تحرير سعر الصرف وخفض دعم الطاقة كانا قرارين ضروريين لسلامة الاقتصاد المصري، إلا أنه كان من الأفضل تنفيذ هذه الإصلاحات بطريقة أكثر تدريجية. (4) تحسين البيئة التنافسية للاقتصاد وإبراز تكافؤ الفرص بين جميع اللاعبين في السوق (بما في ذلك الشركات العامة والخاصة والأجنبية والجيش). (5)، تحسين التوافق بين نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل لتوفير قوة عاملة متعلمة.

4/2 دراسة (Elish, 2018)

تتناول هذه الدراسة التفاعل الديناميكي بين ثلاثة إختلالات في الاقتصاد الكلي تؤثر على مصر (الحساب الجاري، وفجوة الانتاج، واختلال سعر الصرف). وأن التفاعل بين هذه الإختلالات أمر بالغ الأهمية نظرا لترابطها. تم استخدام تحليل الانحدار التلقائي المتجه (VAR) خلال الفترة من 1990 إلى 2015 وتم تفسيره من خلال دوال الاستجابة النبضية impulse response functions وتحليل التباين variance decomposition. كما تم تطبيق اختبار السببية لجرانجر.

وكانت النتائج الرئيسية لهذه الدراسة هي أن إختلال سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري، وهناك علاقة سببية تمتد من إختلال سعر الصرف الحقيقي وفجوة الانتاج إلى الحساب الجاري. وتؤكد توصيات الدراسة على الحاجة الضرورية لزيادة الإنتاجية والانتاج الصناعي المحلي لتقليص فجوة الإنتاج وتحسين وضع الحساب الجاري. وهو ما سيساعد الى جانب تحرير سعر الصرف المصري الحالي، على تحقيق المزيد من التأثيرات الإيجابية على الاقتصاد المصري.

5/2 دراسة (الجبوري، 2020)

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل أهم الاختلالات الهيكلية في اقتصادات الدول النامية والتعرف على أسبابها.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم هذه الإختلالات هي ضعف مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلى الإجمالي وهذا يرجع إلى ما تتسم به هذه الدول من ضعف البنية الأساسية وضعف التراكم الرأسمالي، وهو ما يقلل من ربحية المشروعات الاستثمارية، ويجعل أسواق هذه الدول غير مترابطة مع بعضها. وهو ما يضعف مرونة جهازها الإنتاجي.

6/2 دراسة (معهد التخطيط القومى، 2020)

تتناول الدراسة سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثرها على هيكل التجارة الخارجية. إذ يعتمد الاقتصاد المصري اعتمادا ملحوظا على التجارة الخارجية، حيث يستورد معظم إحتياجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية من العالم الخارجي، بينما تمثل الصادرات ومعظمها مواد خام جزءاً هاماً من الناتج القومي. وتعتبر التجارة الخارجية انعكاس للمتغيرات الاقتصادية كالإنتاج والواردات والإستهلاك والإستثمار والصادرات في مصر.

وترى الدراسة أن المرحلة الأولي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري للسنوات ٢٠١٦- ٢٠١٩ قد حققت تحسنا في المؤشرات الكلية حيث إرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزاد الاحتياطي من النقد الأجنبي، وإنخفض العجز في الموازنة العامة للدولة، كما إنخفض معدل البطالة، ومعدل التضخم. ومع ذلك فإن معدل نمو الواردات مازال أكبر من معدل نمو الصادرات، وزاد العجز في الميزان التجاري وميزان العمليات الجارية، كما زادت الإختلالات الهيكلية في الصادرات والواردات السلعية والخدمية، ومن ثم زادت الاختلالات في ميزان المدفوعات. ويرجع ذلك إلى أن المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي ركزت على السياسات المالية والنقدية، إلا أن ضعف مرونة جهاز الإنتاج السلعي و الخدمي ، و إختلال هيكل الاستثمار المحلي و الأجنبي، و هيكل الاستهلاك النهائي و الوسيط، تحتاج إلى التركيز في المرحلة المقبلة من الإصلاح الاقتصادي على الإصلاح الهيكلي لتحديد أولويات الاستثمار لتنمية صادرات السلع والخدمات التي تتوافر لها مزايا تنافسية، والإحلال محل الواردات و تفعيل التعاون الأفريقي و العربي والدولي، وهذه السياسات تؤدي إلى إصلاح هيكل التجارة الخارجية وإصلاح هيكل ميزان المدفوعات.

7/2 دراسة (عبد الخالق، جودة والزيني، محمد، 2023)

تهدف الدراسة إلى رصد التحولات في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري، ومدى صلابته على الصمود في مواجهة الأزمات الصدمات الخارجية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري قد إزداد هشاشة وتبعيته واعتماده على الخارج في الجزء الأكبر من الفترة ١٩٦٦ / ١٩٦٧ – ٢٠١٧/ ٢٠١٨، والتي دفعت به إلى وضع أقرب إلى الهشاشة منه إلى الصلابة، حيث تراجعت الأنشطة الرئيسية كالزراعة والصناعة، وتنامت الأنشطة الخدمية كأنشطة التمويل والتأمين والتجارة وبالتالي تراجعت قدر الاقتصاد على الصمود في مواجهة الأزمات. ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها: سياسة الانفتاح الاقتصادي، وسياسات الإصلاح الاقتصادي، وأن هذه الهشاشة يمكن رصدها على مستوي الهيكل الإنتاجي.

8/2 دراسة (Yeboah, 2023)

تحلل هذه الدراسة اهم العوامل التي تسبب إختلالات الحساب الجاري في غانا والتي على رأسها إختلالات التجارة، والقيود البنيوية، وديناميكيات سعر الصرف، والسياسة النقدية، والديون الخارجية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أهمية العمل على: (1) بذل الجهود لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنفيذ السياسات التي تجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزز نقل التكنولوجيا، وتدعم الصناعات الموجهة نحو التصدير، وتسهيل إمكانات التحويلات المالية. (2) يجب إدارة السياسة المالية بعناية لتجنب الإنفاق الحكومي المفرط، والعجز الكبير في الموازنة، وتراكم الديون التي يمكن أن تضغط على الحساب الجاري. إن ضمان الانضباط المالي، وتعزيز الكفاءة في الإنفاق العام، وتنفيذ استراتيجيات فعّالة لإدارة الإيرادات أمر بالغ الأهمية. (3) تنويع الاقتصاد، والحد من الاعتماد على صادرات السلع الأساسية المتقلبة، وبناء أطر اقتصادية كلية قوية، والإنخراط بنشاط في جهود التكامل الاقتصادي يمكن أن يساعد في تخفيف تأثير الصدمات الخارجية على الحساب الجاري. والإستثمار في تطوير البنية الأساسية، مثل شبكات النقل، وأنظمة الطاقة، والاتصالات، لتسهيل الحركة الفعالة للسلع والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للسياسات التي تدعم ريادة الأعمال، وتنمية المهارات، ونقل التكنولوجيا أن تساعد في تعزيز إقتصاد أكثر تنوعًا ومرونة. (4) تعزيز القدرة التنافسية للصادرات: ينبغي لغانا أن تركز على تحسين القدرة التنافسية لصادراتها من خلال تدابير مثل تعزيز الصناعات ذات القيمة المضافة، وتنويع المنتجات التصديرية، والإستثمار في البحث والتطوير لتعزيز جودة المنتج والابتكار. ويمكن أن يساعد هذا في الحد من الاعتماد على الواردات والمساهمة في تحقيق توازن أكثر في الحساب الجاري. (5) تعزيز التنسيق والاتساق بين السياسات: من الأهمية بمكان ضمان التنسيق والاتساق بين مختلف مجالات السياسات، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأطر المؤسسية الفعّالة، والتعاون بين الوكالات، والحوار السياسي. ويمكن للسياسات المنسقة التي تعالج عوامل متعددة في وقت واحد أن تؤدي إلى نتائج أكثر فعالية في الحد من إختلالات الحساب الجاري.

9/2 دراسة (نجا، 2023)

تهدف الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية لمحددات عجز الميزان التجاري في مصر، وذلك لوضع السياسات الملائمة للحد من عجز الميزان التجاري. وذلك من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج (ARDL) يتم تقدير علاقات الأجل الطويل، ثم من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM) يتم تقدير علاقات الأجل القصير.

وتوصلت الدراسة إلى أن العجز في الميزان التجاري المصري يتأثر إيجابياً بكل من: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، معدل التضخم المحلي، الإحتياطيات الدولية، الانفتاح التجاري، والتغيرات الهيكلية كالأزمة المالية العالمية 2008، وثورة 25 يناير 2011. بينما يتأثر عجز الميزان التجاري سلبياً بارتفاع سعر الصرف الأجنبي الفعال (انخفاض في قيمة العملة الوطنية).

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي حاولت تناولت إختلال الهيكل الإنتاجي بالاقتصاد المصري وأثر هذا الإختلال على عجز الميزان التجاري، إلا أن هذه الدراسة قامت بتحديث فترة الدراسة حيث قامت بتغطية الفترة من عام 1991 وحتى عام 2023. كما تستخدم هذه الدراسة تحليل السلاسل الزمنية من خلال أسلوب التكامل المشترك ونموذج (ARDL) ونموذج (ECM) لقياس هذا الاثر ومحاولة وضع بعض التوصيات لعلاج هذا الإختلال.

3/- تطور عجز الميزان التجاري المصري خلال الفترة 1991-2023

يوضح الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) والشكل رقم (2) تطور قيمة الصادرات والواردات السلعية والعجز في الميزان التجاري المصري ومعدل تغطية الصادرات للواردات

جدول رقم (1)

تطور قيمة صادرات وواردات مصر السلعية وعجز الميزان التجاري ومعدل تغطية الصادرات للواردات

خلال الفترة 1991-2023 (بالمليار دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	عجز الميزان التجاري	معدل تغطية الصادرات للواردات %
1991	4.16	7.86	3.70	52.96
1992	3.67	8.25	4.58	44.51
1993	3.55	8.21	4.67	43.16
1994	4.04	10.19	6.14	39.71
1995	4.67	11.74	7.07	39.78
1996	4.78	13.02	8.24	36.71
1997	5.53	13.21	7.69	41.82
1998	4.40	16.17	11.76	27.24
1999	5.24	16.02	10.79	32.68
2000	7.06	14.58	7.52	48.44
2001	7.02	13.38	6.35	52.52
2002	7.12	12.77	5.65	55.74
2003	8.99	12.95	3.96	69.40
2004	12.32	15.95	3.63	77.24
2005	16.07	22.45	6.38	71.60
2006	20.55	27.30	6.75	75.26
2007	24.45	37.10	12.65	65.92
2008	29.85	48.38	18.53	61.69
2009	23.09	44.95	21.86	51.37
2010	25.02	52.92	27.90	47.28
2011	27.91	58.90	30.99	47.39
2012	26.83	69.20	42.37	38.78
2013	26.53	66.18	39.65	40.09
2014	25.27	66.79	41.52	37.84
2015	19.03	63.57	44.54	29.94
2016	20.02	55.79	35.77	35.88
2017	23.34	61.63	38.29	37.87
2018	28.05	72.00	43.95	38.95
2019	28.47	70.99	42.52	40.11
2020	25.05	60.49	35.44	41.41
2021	36.44	74.45	38.01	48.95
2022	44.72	95.67	50.95	46.75
2023	35.60	78.90	43.30	45.12
المتوسط	--	--	---	47.40
متوسط معدل النمو السنوي	6.90	7.50	7.90	---

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على :

https://data.worldbank.org/indicator/BX.GSR.TOTL.CD?locations=EG

شكل رقم (1)

تطور قيمة صادرات وواردات مصر السلعية خلال الفترة 1991–2023 (بالمليار دولار)

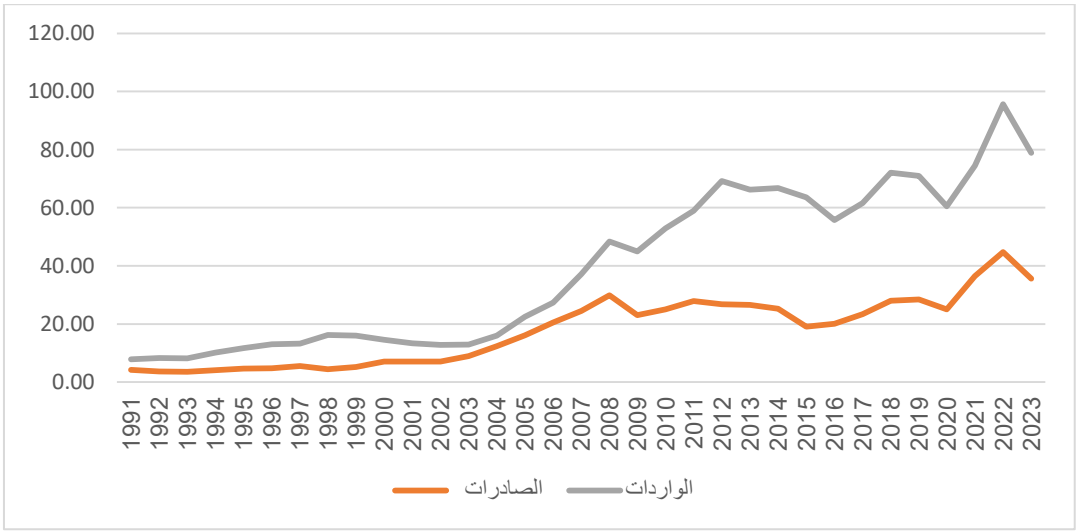

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

شكل رقم (2)

تطور عجز الميزان التجاري خلال الفترة 1991–2023 (بالمليار دولار)

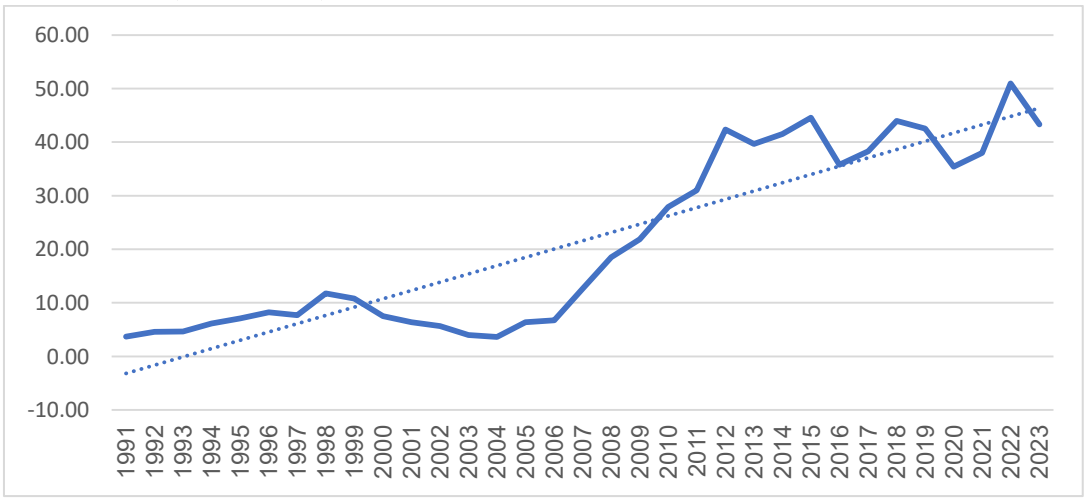

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

يلاحظ من الجدول رقم (1)، والشكل رقم (2) أن الميزان التجاري المصري يعاني من العجز المستمر والمتزايد طول فترة الدراسة، فعلى الرغم من تزايد قيمة الصادرات السلعية المصرية من نحو 4,1 مليار دولار في عام 1991، إلى نحو 35,6 مليار دولار في عام 2023 أي ان الصادرات السلعية المصرية تضاعفت بنحو 8,5 مرات خلال ثلاثة عقود، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 6,9% خلال فترة الدراسة. إلا أن الواردات السلعية المصرية تزايدت من نحو 7,8 مليار دولار في عام 1991، إلى نحو 78,9 مليار دولار في عام 2023

أي ان الواردات السلعية المصرية تضاعفت بنحو 10 مرات خلال ثلاثة عقود وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 7,5% خلال فترة الدراسة كما في الجدول رقم (1) . وهو ما يعكس تراجع مستوى الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على الواردات الخارجية بدرجة كبيرة في الاقتصاد المصري ويعكس أيضا ما يعانيه الاقتصاد المصري من اختلالات هيكلية إنتاجية، تعكس ضعف قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية تحديدا.

كما يلاحظ تزايد العجز في الميزان التجاري المصري بصورة مستمرة وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 7,9% خلال فترة الدراسة، وان هذا العجز يأخذ اتجاهاً عاماً صاعداً كما في الشكل رقم (2) وذلك لأن متوسط معدل النمو السنوي للواردات كان أعلى من المعدل السنوي لنمو الصادرات خلال تلك الفترة، وهو ما يعكس ضعف القدرة الإنتاجية والتنافسية للصادرات المصرية في الأسواق الخارجية. وقد انعكس هذا الأمر في انخفاض معدل تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية في مصر بدرجة ملحوظة، حيث انخفض هذا المعدل من نحو 52,9% في عام 1991 إلى نحو 45% في عام 2023 ، وبلغ متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات خلال فترة الدراسة نحو 47% في المتوسط سنوياً ، وهو ما يعني أن على الحكومة المصرية توفير نحو 53% من قيمة الواردات السلعية من مصادر تمويلية أخرى، وهو الأمر الذي يضع عبئاً كبيراً على الحكومة المصرية ويزيد من الطلب على الدولار، فيرتفع أمام الجنية، وتتراجع قيمة الجنيه المصري وتزيد الضغوط التضخمية ويزداد عدم الاستقرار الاقتصادي (معهد التخطيط القومى، 2011، ص 37) . ولمزيد من التحليل يمكنا تحليل هيكل كلا من الصادرات والواردات السلعية المصرية

1/3هيكل الصادرات السلعية

يوضح الجدول رقم (2) نسب مساهمة بعض أنواع السلع في إجمالي الصادرات السلعية (متوسط الفترة 2005-2023) [1]

جدول رقم (2)

نسب مساهمة بعض أنواع السلع في إجمالي الصادرات السلعية

(متوسط الفترة 2005–2023)

م	السلعة	النسبة (%)
1	الوقود والمنتجات النفطية	40,7
2	السلع تامة الصنع	40
3	السلع نصف المصنعة	9
4	المواد الخام	5
5	سلع أخرى غير مصنفة	4

المصدر : تقارير البنك المركزى المصرى عن التجارة الخارجية ، اعداد متفرقة

فبتحليل نسب مساهمة بعض أنواع السلع في إجمالي الصادرات السلعية (متوسط الفترة 2005-2023)، كما في الجدول رقم (2) ،نلاحظ أن الوقود والمنتجات النفطية تساهم بنحو 40,7% من صادرات مصر السلعية خلال هذه الفترة ، تليها السلع تامة الصنع كالأقمشة

[1] تم اختيار الفترة الزمنية بناءا على البيانات المتاحة عن صادرات وواردات مصر السلعية بقاعدة بيانات البنك المركزي المصري، تقارير التجارة الخارجية، اعداد مختلفة، متاح على :
https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series/downloadlist?category=F0324992E95741438C789A669E5194F4

والملابس والأدوية والاسمدة والأجهزة المنزلية تساهم بنحو 40% من صادرات مصر السلعية، ثم السلع نصف المصنعة كالحديد والذهب والشحوم والدهون النباتية والحيوانية تساهم بنحو 9% من صادرات مصر السلعية ثم الصادرات من المواد الخام كالخضر والفواكه والبطاطس والقطن الخام والتي تساهم بحو 5% وتساهم الصادرات من السلع الأخرى غير المصنفة بنحو 4% .

ويلاحظ أيضا من الجدول رقم (2)، وجود اختلال في هيكل الصادرات المصرية، واعتمادها على تصدير مواد أولية لا تعكس تطوراً في الهيكل الإنتاجي ولا تتضمن تكنولوجيا مرتفعة كالوقود والمواد الخام والسلع نصف المصنعة بنحو 55% من الصادرات السلعية المصرية، والنسبة الباقية والخاصة بالسلع تامة الصنع ترتفع فيها نسبة المكون المستورد بشكل كبير أي أن القيمة المضافة لهذه الصادرات ضعيفة. ومن ثم يمكن القول أن الاقتصاد المصري يتسم بالانكشاف التجاري على العالم الخارجي بسبب اعتماده بشكل رئيسي على صادرات المواد الأولية وباقي الصادرات ترتفع فيها نسبة المكون الأجنبي مما يعنى انخفاض القيمة المضافة لهذه الصادرات (بربري، 2022، ص 19) نسب مساهمة بعض أنواع السلع في إجمالي الواردات المصرية (متوسط الفترة 2005-2023)

2/3 هيكل الواردات السلعية

يوضح الجدول رقم (3) نسب مساهمة بعض أنواع السلع لإجمالي الواردات المصرية (متوسط الفترة 2005-2023)

جدول رقم (3)

نسب مساهمة بعض أنواع السلع لإجمالي الواردات المصرية
(متوسط الفترة 2005-2023)

م	السلعة	النسبة (%)
1	السلع الوسيطة	29,9
2	السلع الاستهلاكية	24,5
3	السلع الاستثمارية	19,2
4	المواد الخام	12,8
5	الوقود والمنتجات النفطية	12,7
6	سلع أخرى غير مصنفة	0,6

المصدر : تقارير البنك المركزى المصرى عن التجارة الخارجية ، اعداد متفرقة

يلاحظ من الجدول رقم (3) ، أن السلع الوسيطة كالشحوم والزيوت النباتية والخشب واللدائن والمطاط تساهم بنحو 29,9% من الواردات المصرية يليها السلع الاستهلاكية كالسلع المعمرة مثل السيارات والثلاجات والسلع غير المعمرة (الألبان والسكر والملابس الجاهزة.. إلخ) والتي تساهم بنحو24,5% ثم السلع الإستثمارية كالآلات والمعدات بنحو 19,2% ثم المواد الخام كالقمح والذرة والتبع وخامات الحديد ... الخ بنحو 12,8 ثم الواردات من الوقود ولمنتجات النفطية بنحو 12,7 ثم الواردات من السلع الأخرى غير المصنفة بنحو 0,6% سلع أخرى.

ويمكن وصف الإقتصاد المصري بناءاً على تحليل الجدول رقم (3) ، بأنه إقتصاد حساس للواردات بسبب اعتماده المتزايد على واردات السلع الوسيطة والرأسمالية لإستمرار العملية الإنتاجية من ناحية واعتماده على الواردات من السلع الغذائية وفي مقدمتها القمح لتلبية

نحو أكثر من نصف الاحتياجات المحلية ، من ناحية أخرى . فزيادة الأهمية النسبية لواردات السلعية المصنعة يعود بشكل مباشر إلى إنخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلى، فما لا يجرى إنتاجه لسد إحتياجات السوق المحلي يتم استيراده، وخاصة من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية (معهد التخطيط القومى، 2011، ص 39).

ومن ثم يمكن القول بوجود إختلال في هيكل الواردات المصرية ، حيث أن الوارادات من السلع الوسيطة والاستثمارية تمثل نحو 49% من الواردات السلعية ، وهو ما يعكس ضعف قطاع الصناعية التحويلية في الاقتصاد المصرى والورادات من السلع الاستهلاكية والمواد الخام تمثل ايضا نحو 49% من الواردات السلعية، وهو ما يعكس ضعف قطاع الزراعة في الإقتصاد المصرى ويشير إلى أن الواردات السلعية المصرية هى واردات ضرورية لسد إحتياجات المواطنين الغذائية وإحتياجات القطاع الصناعى للإستمرار في الانتاج ولا توجد لها بدائل محلية (الخضراوي، 2013، ص 123) وأن الإقتصاد المصري يعتمد على الإستيرادات لسد الفجوة الغذائية ولإستمرار عجلة الإنتاج.

كما يمكن القول أن عجز الميزان التجاري في مصر يرجع لما يتسم به الإقتصاد من تركز سلعي أي اعتماد الإقتصاد على تصدير الوقود ومنتجاته بنحو 40% من الصادرات السلعية وتصدير سلع تامة الصنع ترتفع فيها نسبة المكون المستورد بنسبة كبيرة بنحو 40% من الصادرات السلعية، أي أنها تعتمد على الواردات. وأن الإقتصاد المصري لدية قاعدة إنتاجية تتسم بعدم التنوع، مما يجعل الاقتصاد المصري عرضة لتقلبات أسعار صادراته ومن ثم ضعف قدراتها التنافسية سواء في الداخل أو الخارج، والواردات المصرية ضرورية لسد إحتياجات المواطنين الغذائية ولإستمرار عجلة الإنتاج وبذلك تزداد الواردات وتتقلب أسعار الصادرات مما يخلق عجزاً مستمراً في الميزان التجاري (المحنه، 2014، ص 18).

4/ مفهوم الهيكل الاقتصادي والاختلالات الهيكلية

1/4 مفهوم الهيكل الاقتصادي

تعددت الآراء والتعريفات حول مفهوم الهيكل الاقتصادي، وذلك طبقا للهدف أو الغرض أو الذي يتم تناوله فهناك من يًعرفه بأنه مجموعة من العناصر والخصائص التي تحيط بالوحدة أو الكيان الاقتصادي التي تكون إطاراً للسلوك الاقتصادي. وبمعنى أخر يرتبط مفهوم الهيكل الاقتصادي بثلاثة عناصر هي: الخصائص التي تًميز الكيان الاقتصادي، والعناصر المكونة لهذا الكيان ، والعلاقات القائمة بين هذه العناصر (Al_Shadidi, 2021, p. 2). وهناك من يًعرفه بأنه الكفاءة العالية في توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة حيث تلعب الأسعار الدور الأكبر في توزيع الموارد وتحقيق التوازن بين الطلب والعرض. وهناك من يرى أن الهيكل الاقتصادي يعبر عن المساهمة القطاعية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلى الإجمالي. ويرى اخرون أن الهيكل الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة العلاقات والنسب بين العناصر الاقتصادية التي يتسم بها الكيان الاقتصادي في وقت ومكان معين. ويقصد بالنسب، الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر التي يتكون منها الكيان الاقتصادي مثل نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي وكذلك النسبة بين الإدخار والإستهلاك. أما العلاقات فتحدد الشكل الذي تمتزج فيه هذه العناصر معا لتشكل الهيكل أو الكيان أو الاقتصادي كعلاقة الإستهلاك بالدخل. أو يقصد بالعلاقات، العلاقة بين مختلف العناصر المكونة لذلك الكيان مثل العلاقة بين الاستثمار والناتج المحلى الإجمالي (Thakur, 2011, p. 11). ويرى أخرون أن الهيكل الاقتصادي هو مجموعة من الخصائص الاقتصادية التي تظل ثابتة خلال فترة زمنية. فالهيكل الاقتصادي لبلد ما يتكون من عدد من الهياكل الفرعية، والتي يمكن من خلالها معرفة مسار التطور الاقتصاد الوطني وأوجه الخلل فيه، ومثال ذلك هيكل الانتاج ،هيكل الموازنة العامة وهيكل التجارة الخارجية (Chen, Y., Liu, Y. and Fang, X, 2021, p. 4)

وبناء على كل ما سبق يمكن القول أن الهيكل الاقتصادي يعبر عن مجموعة الخصائص والنسب والعلاقات التي يتسم بها إقتصاد ما وتربط بين عناصره وتشكل مكوناته وتخصص موارده وفي وقت محدد ومكان ما.

2/4 مفهوم الاختلالات الهيكلية

فهي تعبر عن حالة الابتعاد عن نقطة التوازن في الاقتصاد، كعدم التوازن بين الطلب والعرض وبين الإستثمار والإدخار، أو عدم التساوي أو إختلال في العلاقة، أو عدم التوازن بين نوع معين من المتغيرات الاقتصادية مع مراعاة الأهداف التي ينبغي تحقيقها في الاقتصاد. كما يقصد به إختلال علاقات التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي ككل وعدم التناسب بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي أو تغير خصائصه الأساسية مما يؤثر على النمو الاقتصادي وإستقراره وإستدامته ويؤدى ومن ثم ظهور العديد من الأزمات والإختناقات في بنية الاقتصاد القومي. ويمكن تحديد الإختلالات الهيكلية من خلال حساب الفرق بين الأهمية النسبية لمساهمه كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الأهمية النسبية لمساهمه كل قطاع في خلق فرص العمل على مستوى الاقتصاد القومي، ويعبر الفرق عن درجة الإختلال القطاعي في الاقتصاد القومي (Alayseri, N.H.A., Kadhim, R.N. and Majeed, H.S, 2024, p. 21) .

وتؤدي الإختلالات الهيكلة الى فقدان التوازن العام في الاقتصاد وتشوه العلاقات التبادلية بين المتغيرات الكلية، وهو ما يعني عجز الاقتصاد عن أداء دوره في المجتمع. كما تتسم الإختلالات الهيكلة غالبا بطابع الاستدامة، بسبب التأثيرات المتبادلة للتشوهات الحاصلة في العلاقات بين المتغيرات الكلية، مما يعني عدم قدرة الاقتصاد على التعافي تلقائيا، إلا بتغيير حقيقي وجذري للسياسات الاقتصادية المتبعة لتعيد الاقتصاد الى مساره الصحيح (Saith, 2011, p. 75)

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن الإختلالات الهيكلية هي إختلال في علاقات التوازن العام بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي مما يؤثر على إستقرار الاقتصاد وفقدان حالة التوازن العام، وبالتالي التأثير في إستمرارية وإستدامة النمو الاقتصادي ومن ثم عدم القدرة على تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين.

5/ نشأة اختلالات الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد المصري

تعود جذور الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري إلى بداية تاريخ الاقتصاد المصري المعاصر، حينما فُرضت حرية التجارة على البلاد من أجل فتح أسواقها أمام صادرات الدول الاستعمارية. ومن ثم تم تدمير جزء كبير من الصناعة المحلية سواء كانت الصناعات الكبيرة التي قام بها محمد علي، أو الصناعات الحرفية التقليدية، وتم دمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي، لتقوم مصر بتصدير القطن الخام للسوق العالمي، وتستورد السلع الصناعية وعلى رأسها المنسوجات القطنية. ومن هنا نشأت أولى اختلالات الاقتصاد المصري الحديث، حيث أصبح الاقتصاد معتمدا على السوق العالمي في سد الإحتياجات الاستهلاكية من السلع الصناعية، بما فيها المنسوجات التي تصدر مصر مادتها الخام (عيسى، 2010، ص 11). أضف إلى ذلك الخلل في القطاع الزراعي نفسه، حيث ساد نموذج المحصول النقدي الواحد، وهو القطن. بل وامتد الخلل ليكون إنتاج القطن على حساب المحاصيل الغذائية الأخرى، كالقمح التي أصبحت مصر مستوردة لـــه، ورغم أن واردات القمح كانت محدودة جدا قبل ثورة عام ١٩٥٢، إلا أنها كانت مؤشراً على اتجاه أخذ يتفاقم في السنوات اللاحقة، حتى مع انتهاء هيمنة القطن على الزراعة في مصر (طرابية، 2013، ص 125).

ومع تغير الظروف الخاصة بثورة عام ١٩١٩، وتحقيق البلاد لاستقلال جزئي وحدوث قدر من التحول الديمقراطي بصدور دستور عام ١٩٢٣، وإنشاء بنك مصر بمبادرة من كبار

ملاك الأراضي الزراعية لاستثمار فوائضهم في المجال الصناعي، بدأت آليات التطوير الاقتصادي تأخذ دفعة قوية نحو إنهاء سياسة حرية التجارة، وفرض الحماية الجمركية التي وفرت الشروط الضرورية لبدء بناء قاعدة مهمة من الصناعات الاستهلاكية التي حلت محل الواردات من هذه السلع (فرجانى، 2010، ص 125) .

ثم تلي ذلك تطبيق الإصلاح الزراعي، والإطاحة بطبقة كبار ملاك الأراضي، وتدخل الدولة المباشر في عملية التنمية. وقيام الدولة بأكبر برنامج للتصنيع في تاريخ مصر، وإقامة السد العالي الذي أحدث تحولا حقيقيا في الزراعة المصرية لاسيما بتعميم نظام الري الدائم، وتوفير الطاقة اللازمة لعملية التصنيع والتوسع الحضري بشكل عام وهو ما شكل الدفعة الحقيقية نحو التطور الاقتصادي (عيسى، 2010، ص 17).

ورغم أن عملية التصنيع هذه، سواء التي قادها بنك مصر، أو بعد ثورة يوليو عام 1952، شكلت خطوات ضخمة على طريق تصحيح الخلل الهيكلي للاقتصاد، إلا أن هذه العملية تمت في إطار استراتيجية تصنيع بدائل الواردات وخاصة الواردات من السلع الاستهلاكية. الأمر الذي خلق إختلالات هيكلية جديدة نشأت عنها ضغوط ربما أكثر حدة في بعض النواحي، من تلك الإختلالات الهيكلية الأصلية الناجمة عن تدمير الصناعة في عهد الاحتلال. فالإنتاج السلعي يمكن تصنيفه بشكل عام، إلى قطاعين: قطاع إنتاج السلع الإنتاجية الوسيطة والرأسمالية، وقطاع إنتاج السلع الاستهلاكية. ويشكل القطاع الأول القاعدة الصناعية الحقيقية للاقتصاد، وبدونه يصعب الحديث عن تحول دولة ما إلي دولة صناعية، فهو القطاع الذي يوفر السلع الوسيطة والرأسمالية لنفسه ولباقي قطاعات قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية (قناوي، 2016، ص 32). وعندما يغيب هذا القطاع عن هيكل الاقتصاد القومي يجري الاعتماد على الإستيراد من الخارج مما يؤدى إلى خلق عدد من الإختلالات الهيكلية الأخرى. ففي حين أنه يمكن تخفيض الواردات من السلع الصناعية أو حتى الاستغناء عنها جزئيا عند انخفاض الموارد من العملات الأجنبية. إلا أن الوضع يختلف تماما عند قيام صناعات تنتج بدائل الواردات، إذ لا يمكن الاستغناء عن استيراد المعدات والآلات والسلع الوسيطة وقطع الغيار.. الخ التي بدونها ستتوقف عجلة الإنتاج كليا أو جزئيا. وهكذا أدت سياسة التصنيع القائم لإنتاج بدائل الواردات الاستهلاكية، إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، والإضطرار للاستدانة بسبب الحاجة المستمرة لإستراد الآلات والمعدات والسلع الوسيطة اللازمة للإنتاج (خليل ،إمام ورجب إسلام ، 2021، ص 486).

وبالتالي أصبح الاقتصاد المصري يعاني من ندرة مستمرة في العملات الأجنبية، ومن ثم عدم القدرة على ضمان إستيراد ما يكفي من مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار، وعدم ضمان تجديد الآلات عند إنتهاء عمرها الافتراضي، بل غالبا ما يتم إستيراد آلات ومعدات قديمة منذ البداية. إضافة إلى عدم القدرة على بناء وتطوير قدرات تكنولوجية محلية. وكانت من النتائج الأخرى لهذه الاختلالات الهيكلية هو حاجة الصناعة المصرية المستمرة للحماية بل وعجزها عن المنافسة في السوق الدولية في ظل استمرار الإنتاج بآلات قديمة، أو حتى إستيراد الات مستعملة. وعجز الصناعات المصرية عن الوصول لمستويات الإنتاجية الدولية، وغياب تطوير التقنيات والقدرات التكنولوجية المحلية التي من شأنها أن تخفض التكلفة الرأسمالية للمعدات ولآلات (الجزار، 2018، ص 147) .

6/- تحليل واقع أهم إختلالات الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد المصري

يعاني الاقتصاد المصري من مجموعة من الإختلالات الهيكلية والتشوهات الاقتصادية في الهياكل الإنتاجية والبنية الاقتصادية. وقد أدت هذه الإختلالات إلى نمو غير متوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وترتب على ذلك وجود مجموعة من الإختلالات المختلفة مثل الإختلال السلعي والمالي والنقدي والخارجي. وكان من الآثار السلبية لهذه الإختلالات الهيكلية

العجز المزمن في الموازنة العامة ووفي الميزان التجاري وإرتفاع معدل التضخم ومعدل البطالة وزيادة أعباء الديون الداخلية والخارجية وزيادة التبعية الاقتصادية للخارج وإرتفاع معدل الفقر وتدنى مستويات الدخل والإدخار وتدني مؤشرات التنمية البشرية وإنخفاض معدل النمو الاقتصادي (قناوي، 2016، ص 12) .

ويمكن القول أن السبب الرئيسي للإختلالات الخارجية والاختلالات النقدية والمالية هو الإختلالات الداخلية او إختلال المساهمة القطاعية في الناتج المحلى الإجمالي فعلى سبيل المثال لولا ضعف قطاع الصناعة في مصر لانخفضت واردات مصر من السلع الرأسمالية والوسيطة وكذلك بالنسبة لقطاع الزراعة فلولا ضعف هذا القطاع لاستطاعت مصر على الأقل سد جزء كبير من الفجوة الغذائية ومن ثم لن يتزايد العجز التجاري في مصر ويشكل ضغطا على سعر الصرف والإحتياطي من النقد الأجنبي وأوقع مصر في فخ الديون. ولذلك سيركز الباحث على الإختلالات الهيكلة الداخلية بالاقتصاد المصري وبخاصة إختلالات الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري وهي كما يلي:

1/6 تحليل المساهمة القطاعية في الإنتاج والتشغيل

يعاني الاقتصاد المصري من اختلال هيكله الإنتاجي، ومن ثم ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم وجود توازن أو ترابط بين القطاعات الإنتاجية الأخرى ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج والتشغيل كما يلي.

1/1/6 قطاع الخدمات

يوضح الجدول رقم (4)، نسبة المساهمة القطاعية في الناتج المحلى الإجمالي والتشغيل خلال المدة 1991-2023

جدول رقم (4)
نسبة المساهمة القطاعية في الناتج المحلى الإجمالي والتشغيل خلال المدة 1991-2023

م	السنة	القطاع الزراعي		قطاع الصناعات التحويلية		قطاع الخدمات	
		نسبة المساهمة في الناتج المحلى الإجمالي (%)	نسبة المساهمة في التشغيل (%)	نسبة المساهمة في الناتج المحلى الإجمالي (%)	نسبة المساهمة في التشغيل (%)	نسبة المساهمة في الناتج المحلى الإجمالي (%)	نسبة المساهمة في التشغيل (%)
1	1991	16.99	37.70	16.02	15.71	48.67	37.46
2	1992	15.59	38.46	15.62	12.35	47.22	40.07
3	1993	15.74	35.29	15.73	12.55	47.29	43.02
4	1994	15.71	35.18	16.02	12.37	46.91	43.33
5	1995	15.71	33.99	16.34	12.76	47.68	44.12
6	1996	16.12	31.30	16.54	14.49	47.73	45.08
7	1997	15.75	31.37	16.32	13.18	48.15	46.31
8	1998	15.88	29.80	16.98	13.13	48.29	47.94
9	1999	15.91	28.70	17.95	13.45	47.56	48.72
10	2000	15.54	29.63	18.00	12.17	46.53	49.07
11	2001	15.35	28.55	17.70	12.14	46.46	50.19

51.91	45.99	11.44	17.92	27.52	15.40	2002	12
50.38	44.90	10.62	17.30	29.87	15.29	2003	13
48.21	45.09	10.83	17.24	31.83	14.27	2004	14
47.55	45.93	12.38	16.71	30.94	13.98	2005	15
46.67	44.69	12.97	15.98	31.23	13.24	2006	16
46.08	46.97	13.03	15.37	31.76	13.42	2007	17
45.40	46.67	11.30	15.52	31.69	12.63	2008	18
46.29	46.57	11.63	15.79	29.96	13.00	2009	19
46.34	46.23	12.25	16.10	28.28	13.34	2010	20
47.19	45.72	12.44	15.77	29.24	13.87	2011	21
48.07	51.77	13.73	16.17	27.07	11.27	2012	22
47.93	52.30	11.98	16.61	27.96	11.27	2013	23
48.05	52.32	14.28	16.77	27.55	11.34	2014	24
49.10	53.17	13.95	16.70	25.82	11.39	2015	25
48.92	54.48	15.37	16.84	25.57	11.77	2016	26
48.38	53.02	11.00	16.44	25.06	11.49	2017	27
51.46	51.36	12.73	16.28	21.68	10.80	2018	28
50.24	50.8	13.00	15.9	21.16	10.7	2019	29
51.12	52	14.37	16.3	20.38	11.2	2020	30
52.36	52.5	13.23	15.4	19.29	11.4	2021	31
52.98	51.4	15.23	15.9	18.66	10.9	2022	32
51.90	51.6	13.07	15.1	18.4	10.6	2023	33
47.63	48.73	12.88	16.40	28.51	13.54	المتوسط	

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على :
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=EG

شكل رقم (3)

نسبة المساهمة القطاعية في الناتج المحلى الإجمالي والتشغيل خلال المدة 1991-2023

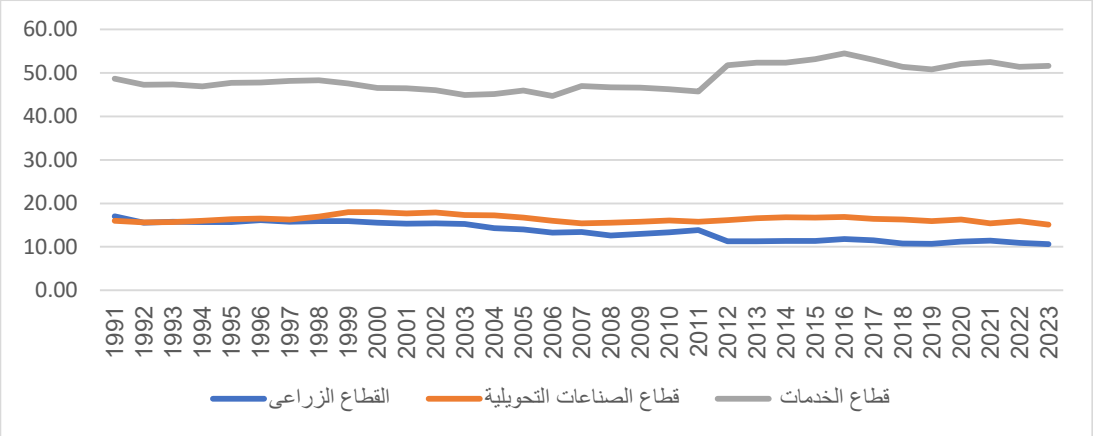

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

يبين الجدول رقم (4) ارتفاع مساهمه قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمساهمة النسبية للقطاعات السلعية الاخرى، حيث بلغت مساهمه قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي نحو 48,6% في عام 1991 ولتزداد لتبلغ في عام 2023 نحو 51,6% وبمتوسط مساهمة نحو 48,7 % خلال فترة الدراسة، كما في الشكل رقم (3). وهو ما يعني أن الإقتصاد المصري إقتصاد خدمي يعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات. ويعد إختلالا هيكليا يواجه الإقتصاد المصري لأن قطاعي الزراعة والصناعة يعدان من القطاعات الرئيسية الدافعة للنمو، سواء من حيث تحقيق الأمن الغذائي وتشغيل الأيدي العاملة أو من حيث تعزيز البنيان الإنتاجي ودفع عجلة النمو الاقتصادي. ويعكس إرتفاع نصيب الخدمات في الناتج المحلى الإجمالي في مصر حالة الخلل التي يعاني منها الاقتصاد المصري، حيث أن الجزء الأكبر من هذه الخدمات هي خدمات تقليدية ذات قيمة مضافة محدودة يقدمها عدد كبير من المشروعات الصغيرة. وذلك على عكس الحال في الدول المتقدمة التي يتزايد فيها حصة قطاع الخدمات بفعل التزايد المستمر في وزن الخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا المتطورة وخاصه في مجالات المعلومات والاتصالات والخدمات المالية (عيسى، 2010، ص 14)

كما يؤدي تركز الأيدي العاملة في قطاع الخدمات، إلى عمالة زائدة وإلى إنخفاض كبير في الإنتاجية، فإرتفاع معدلات التشغيل بهذا القطاع ترجع الى عوامل عديده منها عدم حاجته إلى مهارات متخصصة عالية أو شهادات معينة (Zaki, 2017, p. 102) ، وبلغ متوسط مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل نحو 47,6% خلال فترة الدراسة كما في الجدول رقم (4)

2/1/6 قطاع الصناعة التحويلية

يُفترض لهذا القطاع أن يكون المحور الأساسي في عملية تطوير الهيكل الاقتصادي وتنويع هيكل الإنتاج، واستيعاب الأيدي العاملة، ويتبين من تحليل الجدول رقم (4)، إنه لم يتمكن من تحقيق نسبة مساهمة ذات ثقل في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، إذ بلغت مساهمه قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي نحو 16% في عام 1991 ولتنخفض لتبلغ في عام 2023 لنحو 15% وبمتوسط مساهمة نحو 16% خلال فترة الدراسة في الوقت الذي تصل فيه هذه النسبة إلى ما بين 25%- 30% في الدول المتقدمة (الجبوري، 2020، ص 70) . كما يعد ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلى الإجمالي وزيادة معدل نموه مظهر من مظاهر التطور الاقتصادي. ونظرا لكون هذا القطاع هو القطاع الرائد في عملية التنمية وهو المسؤول عن تحقيق الفائض الاقتصادي، كما تبين التجارب التنموية للكثير من الدول. فإن ضعف مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلى الإجمالي يبين الضعف الكبير في أداء هذا القطاع وعجزه عن دعم النشاط الاقتصادي الكلي واختلالا هيكليا يواجه الاقتصاد المصري. كما بلغ متوسط مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في التشغيل نحو 14,6% خلال فترة الدراسة كما في الجدول رقم (4) وهو ما يشير إلى ضعف مساهمة القطاع الصناعي في خلق فرص العمل (Zaki, 2017, p. 99) .

3/1/6 قطاع الزراعة

بلغت مساهمه قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي نحو 16,9% في عام 1991 ولتنخفض باستمرار طوال فترة الدراسة لتبلغ في عام 2023 نحو 10,6% وبمتوسط مساهمة نحو 13,5 % خلال فترة الدراسة كما في الجدول رقم (4). وهو ما يشير إلى إهمال الحكومة لهذا القطاع ويعد اختلالا هيكليا يواجه الاقتصاد المصري لأن القطاع الزراعي يعد من القطاعات الرئيسية الدافعة للنمو، فهو المسئول الأول عن تحقيق الأمن الغذائي وتشغيل نسبة كبيرة من الأيدي العاملة. كما بلغ متوسط مساهمة قطاع الزراعة في التشغيل نحو 28,5%

خلال فترة الدراسة وهو ما يشير إلى أنه من أكثر القطاعات استيعابا للعمالة بعد قطاع الخدمات (هاشم،، 2022، ص 727) وأن الاهتمام بهذا القطاع سيساهم بدور كبير في التخفيف من مشكلة البطالة ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

2/6 اختلال علاقات النمو بين القطاعات

يبين الشكل رقم (4) معدلات النمو بقطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات خلال الفترة 1991-2023

شكل رقم (4)

معدلات النمو بقطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات خلال الفترة 1991-2023

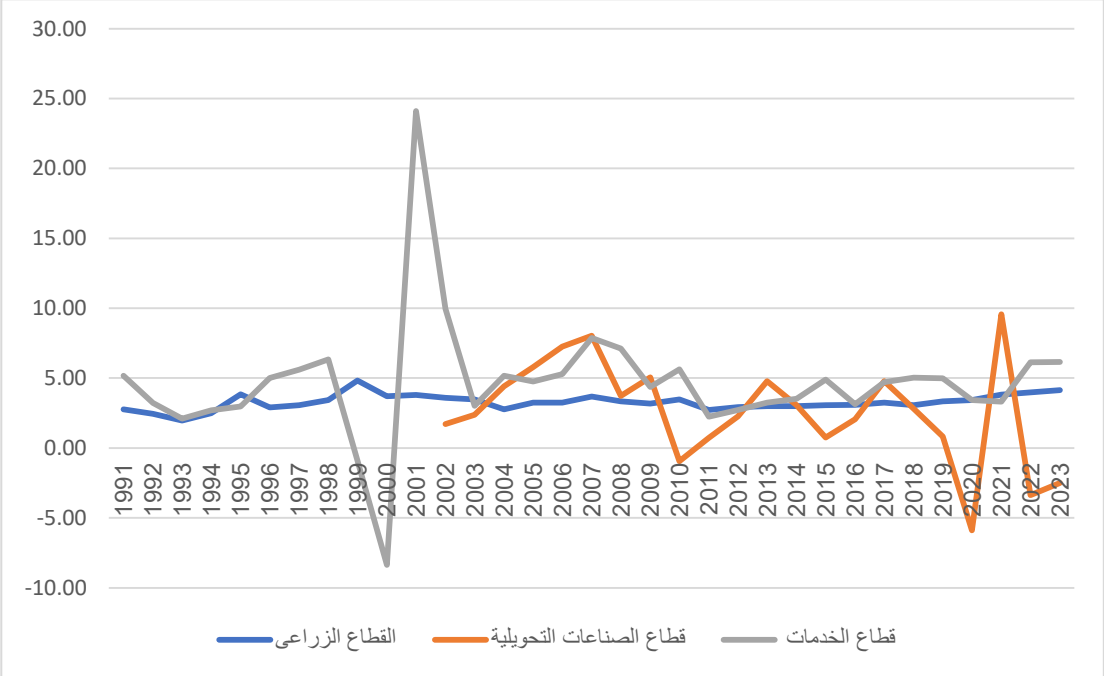

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على :

https://data.worldbank.org/indicator/NV.SRV.TOTL.KD.ZG?locations=EG

يظهر الشكل رقم (4) ضعف معدلات نمو قطاعي الزراعة والصناعة والتذبذب الكبير فيها وهو ما يتسبب في اختلال علاقات النمو بين القطاعات ومن ثم إختلال المساهمة النسبية للقطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل الاقتصاد عاجزاً عن توفير المتطلبات الأساسية للمواطنين (المحنه، 2014، ص 20) . وترجع إختلال علاقات النمو بين القطاعات إلى إختلال هيكل توزيع الاستثمارات سواء أكانت استثماراً أجنبياً مباشراً أو استثمارات عامة، وما ترتب عليها من إنخفاض الأهمية النسبية للقطاعات السلعية كالزراعة والصناعة مقابل ارتفاع الأهمية النسبية للقطاعات الخدمية وبما يعني إختلال العلاقة بين الدخول الإجمالية والناتج الإجمالي أو إختلال العلاقة بين التيار السلعي أو العينـي والتيار النقدي وتصبح تركيبة الطلب الكلى غير متناسبة مع تركيبة العرض الكلى، مما يدفع بالأسعار النسبية نحو الارتفاع (عوض، 2007، ص 170).

جدول رقم (5)

متوسط نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الحكومية والاستثمار الأجنبي المباشر

	الاستثمارات الحكومية	الاستثمار الأجنبي المباشر خلال

	خلال الفترة 2003–2018 (%)	الفترة 2008–2022 (%)
قطاع الزراعة	4.5	0.05
قطاع الصناعة	11	7
قطاع الخدمات	57	20
البترول والغاز	19	61
الكهرباء	8	---

المصدر لبيانات الاستثمارات الحكومية: (خليل ،إمام ورجب إسلام ، 2021، ص 470)

المصدر لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر: (زيدان، محمود ومحمود، مروة ، 2024، ص 80)

يبين الجدول رقم(5) وجود خلل واضح في توزيع الاستثمارات على مستوى القطاعات الاقتصادية، سواء الاستثمارات الحكومية والاستثمارات الأجنبية فهناك قطاعات ذات أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية، لا يوجه لها القدر الكافي من الاستثمارات اللازمة لتظل قطاعات رائدة مما يؤدى إلى تدهورها (عزة، 2019، ص 810) ، وعلى سبيل المثال ، فقد بلغ نصيب قطاع الزراعة من الاستثمارات الحكومية المنفذة خلال الفترة 2003-2018، نحو 4,5% من إجمالي الاستثمارات العامة ونحو 11 % لقطاع الصناعة و19% لقطاع البترول و8% لقطاع الكهرباء (الشويخ، 2016، ص 108) ونحو 57% لقطاع الخدمات خلال نفس الفترة وهو ما يعد تحديا كبيراً يواجه قطاعي الزراعة والصناعة ويقف عائقا في وجه تطوره على الرغم من أهمية وقدرته على خلق فرص العمل ودفع عجلة النمو.

كما بلغ متوسط نصيب قطاع الزراعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2008-2022 نحو 0.05% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونحو 7 % لقطاع الصناعة ونحو 20% لقطاع الخدمات ونحو 61% لقطاع البترول والغاز، مما يعنى تحيز الاستثمارات الأجنبية لصالح القطاعات الريعية على حساب قطاعات الاقتصاد الحقيقي ويفسر تراجع معدل النمو في القطاعات الإنتاجية (زيدان، محمود ومحمود، مروة ، 2024، ص 78). ويعكس إختلالًا هيكليًا في التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر ويوضح أن هدف الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر هو إستغلال الموارد الطبيعية للدولة، دون تصنيع تلك الموارد داخل الدولة، وذلك من خلال تركز التدفقات الأجنبية في صناعة البترول والغاز، ثم الخدمات مما لا يسمح بالمساهمة في تطوير قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة (سليمان، 2023، ص 192)

ويمكن القول أن إرتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، يعد مؤشرا لعمق الإختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري فهذه الإختلالات القطاعية هي مؤشر واضح بأن القطاعات الإنتاجية لم تأخذ دورها المناسب في البنية الاقتصادية. ذلك بسبب عدم وجود تشابك فيما بينها وعدم وجود نمو متوازن، فالقطاع الزراعي في مصر على سبيل المثال يهيمن عليه صغار المزارعين، الذين يطبقون ممارسات تقليدية لا تواكب التقدم التكنولوجي أو المعايير المعترف بها دوليًا. وتميل ممارسات المزارعين إلى الإفراط في استخدام المواد الكيميائية الزراعية وإساءة استخدامها واستخدام تقنيات وأدوات عفا عليها الزمن لإعداد الأرض والري والحصاد. ونتيجة لذلك، تؤدي هذه الممارسات إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وخفض الغلة، وانخفاض خصوبة التربة، وبالتالي الحد من فرص التسويق. كما أنهم مقيدون بنقص البنية التحتية للتخزين وأنظمة النقل ومعلومات السوق (Khorshid, Motaz, & Shaker, Victor, 2022, p. 100).

كما يمكن القول أن أداء الاقتصاد المصري خلال العقود الماضية، أفرز تحولا في اتجاه اقتصاد خدمي من الدرجة الأولى، تتراجع فيه قدرة القطاع الزراعي على الإنتاج وتوفير فرص

العمل (الاهوانى، نجلاء وعنبر نهال، 2008، ص 24). وتزيد فيه العمالة غير الرسمية حيث تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يشغل نحو 73 % من الداخلين الجدد إلى سوق العمل في مصر، منذ عام 2011 (جبر، 2015، ص 549) ، ولذلك نجد أن قطاع الخدمات، هو أكثر القطاعات إستيعاباً للعمالة في مصر، كما في الجدول رقم (4)

ولعلنا نلاحظ الضعف الشديد لمساهمة القطاعات السلعية/ الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعنى تراجع القطاعات الإنتاجية، أي تراجع العرض السلعي المحلي، وما يسببه ذلك من ضغوط تضخمية. ففي مصر التي استوردت نحو 60 % من غذائها في عام 2022 (African Development Bank Group, 2023, p. 3) ، يساهم القطاع الزراعي بنحو13% في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال فترة الدراسة. وفي بلد نحو 56% من واردته هي مستلزمات للقطاع الصناعي في عام 2022، وتعتمد فيه الصادرات المصرية اعتمادًا كبيرًا على السلع الوسيطة والمعدات والآلات المستوردة (الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات) ، يساهم القطاع الصناعي بنحو 16% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال فترة الدراسة. رغم ما تلعبه الصناعة من دور محوري في دفع عجلة التنمية واستدامة معدل النمو، إضافة إلى علاقاتها التشابكية مع القطاعات الإنتاجية الأخرى.

كما يمكن ملاحظة فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها مصر منذ عام 1991 بالتعاون مع المؤسسات الدولية في إحداث تغير هيكلي في الاقتصاد المصري فلا يزال قطاع الخدمات هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى وهو ما يتسبب فيما تعانيه مر من عجز مزمن في الميزان التجاري والموازنة العامة ومن ثم ضعف معدل النمو وعدم استدامته

ومن ثم يمكن القول، أن الاقتصاد المصري يتسم باختلال الهيكل الإنتاجي، حيث يعتمد الاقتصاد على قطاع واحد دون توازن أو تشابك بين القطاعات الإنتاجية وبالنسبة لقطاع الخدمات فهو يتسم بارتفاع معدل النمو فيه وبارتفاع مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بصورة تطغى على المساهمة النسبية للقطاعات السلعية (سلامة، 2011، ص 25) ، كما يسيطر الإنتاج الأولى (القطاع الزراعي) على الإنتاج السلعي بجانب محدودية مساهمة قطاع الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي وزيادة معدل نموه من أبرز مظاهر التطور الاقتصادي (قناوي، 2016، ص 5). كما يترتب على تراجع مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلى الإجمالي، حدوق فجوة غذائية وتراجع قدرة المجتمع الذاتية على توفير احتياجاته من السلع، وبالتالي، حدوث اختلال بين الإنتاج والاستهلاك، ولقد شكلت هذه الفجوة، أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في زيادة كل من معدلات التضخم والواردات وعجز الميزان التجاري، وزيادة المديونية الخارجية، مما يتطلب ضرورة توجيه اهتمام أكبر لتنمية القطاعات السلعية، وتحقيق التوازن فيما بين نمو كل من القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية (راتب، 2013، ص 19)

وقد إنعكس كل ما سبق على مرونة الجهاز الإنتاجي فأصبح الجهاز الإنتاجي في مصر يتسم بعدم المرونة وهو ما ألقى بظلاله على زيادة عجز الميزان التجاري وبالتالي عدم قدرته على التكيف مع أنماط الطلب في السوق المحلى والعالمي. بسبب ضعف الاهتمام بتنمية القطاعات السلعية وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة كمصدر للزيادة الدورية المنتظمة في الناتج المحلي الإجمالي، وعدم الإهتمام ببناء قواعد إنتاجية متكاملة سلعية، صناعية وزراعية وخدمية، توجه لسد أكبر جانب ممكن من الاحتياجات المحلية، وتشكيل قاعدة لهيكل تصديري متنوع (عزة، 2019، ص 810)

وبسبب ضعف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المصري لم يستطع الاقتصاد زيادة صادرته لتغطية وارداته أو التقليل من حجم وارادته مما تسبب في عجز مزمن في الميزان التجاري يدفع البلاد للاستدانة بشكل مستمر مما يسبب ضغطا مستمرا على سعر صرف العملة

ويزيد التضخم وعجز الموازنة. وتسبب عجز الموازنة المزمن في ضعف الإنفاق الاستثماري وضعف الإنفاق الإنتاجي (الانفاق على التعليم والصحة) وهما ركيزتين أساسيتين لزيادة إنتاجية الفرد ودفع عجلة النمو الاقتصادي (محمد،، 2021، ص 199).

ويمكنا القول أنه من نتائج المؤشرات القطاعية السابقة يمكن استنتاج التراجع الملحوظ لقطاعات الإنتاج الأساسية في الاقتصاد المصري، وخصوصا الزراعة والصناعات التحويلية وتنامى التحول نحو القطاعات الاستخراجية والتعدينية والخدماتية، باعتبارها قطاعات قائدة في الاقتصاد المصري. وتوحى بتحول الاقتصاد المصري نحو الهشاشة أكثر من الصمود والصلابة في مواجهة الصدمات والأزمات الخارجية (عبد الخالق، جودة والزيني، محمد، 2023، ص 11).

7/- النموذج القياسي:

يهدف هذا النموذج إلى تقدير المعلمات الخاصة بأثر اختلال الهيكل الإنتاجي على عجز الميزان التجاري المصري وذلك خلال الفترة 1991-2023، من أجل وضع السياسات الاقتصادية المناسبة لعلاج هذا العجز

1/7 توصيف النموذج القياسي

تتمثل متغيرات النموذج في عجز الميزان التجاري كمتغير تابع (y) واختلال القطاع الزراعي (X1) كمتغير مستقل ونستخدم نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي لتعبير عن هذا الاختلال (فكلما زادت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي انخفض الاختلال بهذا القطاع والعكس صحيح) واختلال القطاع الصناعي (X2) كمتغير مستقل ونستخدم نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلى الإجمالي لتعبير عن هذا الاختلال (فكلما زادت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلى الإجمالي انخفض الاختلال بهذا القطاع والعكس صحيح) ويعرض الجدول التالي رقم (6) بيان بالمتغيرات الخاصة بالنموذج.

جدول رقم (6)

بيان بمتغيرات الخاصة بالنموذج

y	عجز الميزان التجاري للاقتصاد المصري
X1	الاختلال بالقطاع الزراعي
X2	الاختلال بالقطاع الصناعي

ووفقا لذلك فإن الدالة التي تعبر عن النموذج الذي يهدف الى تقدير العلاقات بين متغيرات النموذج تكون على الصورة التالية

$$Y_t=F(X1_t,X2_t) \qquad (1)$$

تم عمل اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات لزيادة جودة توفيق النموذج. ويمكن صياغة النموذج المستخدم كما يلي باستخدام الصيغة اللوغاريتمية كما يلى:

$$Lny_t = B_o + \sum_{i=1}^{P} ß_{1i}\, Lny_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} B_{2i}\, Lnx1_{t-i} + \sum_{i=1}^{h} B_{3i} \qquad (2)$$

$Lnx2_{t-i}$+ Ut

وتوضح بيانات الجدول رقم (7) الإحصاءات الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج، واستناداً إلى اختبار (Jarque-Bera) التي تؤكد أن سلاسل البيانات لمتغيرات النموذج تأخذ شكل التوزيع الطبيعي .

جدول رقم (7)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج خلال الفترة 1991-2023

	LnY	LnX2	LnX1
Mean	2.59417	2.79644	2.69911
Median	2.59676	2.79117	2.53729
Maximum	2.83243	2.89026	3.93081
Minimum	2.36085	2.7147	1.28934
Std. Dev.	0.15517	0.0463	0.93303
Skewness	-0.13	0.49484	-0.0717
Kurtosis	1.44717	2.54944	1.37564
Jarque-Bera	3.40849	1.6259	3.65628
Probability	0.18191	0.44355	0.16071
Sum	85.6076	92.2826	89.0708
Sum Sq. Dev.	0.7705	0.06859	27.8576
Observations	33	33	33

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج EView-V12 بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

ويلاحظ من الجدول السابق، أن القيم الخاصة بالمتوسطات لكل المتغيرات كانت موجبة، كما أن انحرافاتها المعيارية منخفضة نسبياً، كما يوضح اختبار (Jarque-Bera) أن سلاسل البيانات لكافة المتغيرات تأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي في ظل وجود تباين ثابت وتغاير يساوي الصفر.

جدول رقم (8)

مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج

	LnY	LnX2	LnX1
LnX1	-0.3257	0.36659	1
LnX2	-0.8948	1	0.36659
LnY	1	-0.3248	-0.8957

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج EView-V12 بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

ويوضح جدول رقم (8) معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج ، وتشير هذه المعاملات إلى ما يلى :

1. الارتباط بين العجز التجاريLnY والقطاع الزراعي LnX1 =0.3257-

2. الارتباط بين العجز التجاريLnY والقطاع الصناعيLnX2 =0.8948-

ويمكن تفسير هذه القيم كما يلي:

القطاع الزراعي (0.3-): يشير إلى وجود ارتباط سلبي ضعيف بين مساهمة القطاع الزراعي والعجز التجاري. بمعنى أن زيادة مساهمة القطاع الزراعي ترتبط بانخفاض العجز التجاري بشكل محدود. ولكن هذا الارتباط ليس قويًا بما يكفي للقول بأن القطاع الزراعي له تأثير كبير على العجز التجاري.

القطاع الصناعي (0.9-): يشير إلى وجود ارتباط سلبي قوي جدًا بين مساهمة القطاع الصناعي والعجز التجاري. هذا يعني أنه كلما زادت مساهمة القطاع الصناعي، انخفض العجز التجاري بشكل كبير. هذا يشير إلى أن القطاع الصناعي له تأثير كبير ومهم على العجز التجاري. وبالتالي، يمكن القول أن الارتباط بين العجز التجاري والقطاع الصناعي هو ارتباط قوي، في حين أن الارتباط بين العجز التجاري والقطاع الزراعي هو ضعيف.

يستخدم البحث بيانات سنوية تغطي الفترة (1991-2023)، وقد تم تجميع هذه البيانات من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي وقد روعي أن تكون كافة المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي في صورة اللوغاريتم الطبيعي، لكي تكون أكثر ملائمة للأساليب القياسية

2/7 المنهج القياسي:

سيتم استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج (ARDL) لتقدير علاقات الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير علاقات الأجل القصير. وسوف يتم تطبيق النموذج القياسي في تقدير اثر اختلالات الهيكل الإنتاجي على العجز في الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (1991-2023) ، وفقاً لـ ARDL من خلال إتباع الخطوات الثلاث التالية:

3/7 تحليل التكامل المشترك

1/3/7 اختبار جذر الوحدة (UR) Unit Root Test

يُستخدم اختبار جذر الوحدة (UR) لتحديد مدى استقرار بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة بالنموذج وعند أي مستوى من الفروق يتحقق لها هذا الاستقرار، ومن خلال ذلك يتم تحديد رتبة التكامل لمتغيرات النموذج، ويوضح الجدول رقم (9) النتائج الموجزة لاختبار جذر الوحدة (UR) سواء للمتغيرات في صورتها الأصلية أو بعد إجراء الفرق الأول لها، وذلك من خلال اختباري: ديكي - فولار الموسع (Augmented Dickey-Fuller ADF)، وفيليبس بيرون Phillips-Perron (PP) ، وباستخدام البرنامج الإحصائي EViews (Konya, 2004, p. 77) . ويلاحظ من بيانات الجدول رقم (9) ما يلي: أن نتائج اختبار جذر الوحدة (UR) توضح عدم استقرار المتغيرات الثلاثة بالنموذج في صورتها الأصلية سواء عند مستوى معنوية 5% ، أو في ظل وجود الحد الثابت فقط بالدالة أو وجود كل من الحد الثابت والاتجاه (Trend) معاً بالدالة، وفقاً لاختبار .(ADF) و (PP) بينما تكون كافة المتغيرات مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى لها، وذلك عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الثلاثة يكون تكاملها من الرتبة الأولى ، وفقاً لاختباري (ADF) و (PP).

وفقاً لذلك سوف يتم إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج حيث تشترك كل متغيرات النموذج في نفس درجة التكامل I(1) ، من خلال طريقة ARDL .

جدول رقم (9)

اختبارات استقرار متغيرات النموذج باستخدام اختباري: ديكي – فولار الموسع (ADF)، (PP)

At Level						
	Augmented Dickey–Fuller Test			Phillips–Perron Test		
	LnX1	LnX2	LnY	LnX1	LnX2	LnY
With Intercept						
t–Statistic	−0.9066	−2.2299	−1.0495	−.4758	−1.5354	−1.1700
Prob	0.7730	0.2005	0.7231	0.8833	0.5031	0.6750
	no	no	no	no	no	no
Trend and Intercept						
t–Statistic	−3.1364	−6.5301	−3.9395	−3.0056	−1.5975	−1.9650
Prob	0.1154	0.0001	0.0253	0.1463	0.7715	0.5975
	no	no	no	no	no	no
Without Trend and Intercept (None)						
t–Statistic	−1.7922	−0.3951	1.3545	−6.2731	−0.3723	0.9556
Prob	0.0698	0.5335	0.9527	0.0000	0.5423	0.9060
	no	no	no	***	no	no
At First Difference						
With Intercept						
t–Statistic	−6.5597	−4.3386	−4.3793	−11.40776	−5.284315	−4.4759
Prob	0.0000	0.0027	0.0016	0.0000	0.0001	0.0013
	***	***	***	***	***	***
Trend and Intercept						
t–Statistic	−6.4556	−4.129086	−4.311634	−12.31283	−5.482659	−4.414
Prob	0.0000	0.0182	0.0094	0.0000	0.0005	0.0074
	***	***	***	***	***	***
Without Trend and Intercept (None)						
t–Statistic	−6.1691	−2.7646	−4.1801	−6.1356	−5.3606	−4.2645
Prob	0.0000	0.0074	0. 0.0001	0.0000	0.0000	0.0001
	***	***	***	***	***	***

(***) Significant at the 5% and (no) Not Significant

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج EView–V12 بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك وتقدير المعلمات في كل من الأجل الطويل والأجل القصير تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى Optimal Lag Length للمتغيرات الداخلة بالنموذج، وسيتم من خلال اختبار كل من :(FPE, AIC) كما هو موضح بالجدول

رقم (10)، الذي يتضح منه أنها تتراوح ما بين فترة واحدة وفترتين وسيتم اختيار فترتين تباطؤ وفقاً لاختبار (AIC)،(FPE)، لكى يمكن قياس اثر المتغيرات المستقلة على عجز الميزان التجاري في الاجل القصير الذي يكون اقل بفترة عن الأجل الطويل

2/3/7 معرفة درجة ابطاء النموذج

وهي كما في الجدول التالي رقم (10)

جدول رقم (10)

تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ وفقا لاختبار (AIC) ،(FPE)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	51.65994	NA	7.00e-06	-3.355858	-3.214413	-3.311559
1	127.6916	131.0890*	6.91e-08	-7.978730	-7.412952*	-7.801535*
2	137.1949	14.41890	6.84e-08*	-8.013445*	-7.023334	-7.703354
3	141.9917	6.285404	9.70e-08	-7.723566	-6.309122	-7.280580
4	151.8880	10.92009	1.02e-07	-7.785382	-5.946604	-7.209500

من اعداد الباحث باستخدام برنامج EView–V12 بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

3/3/7 اختبارات التكامل المشترك (Co–integration Tests)

سيتم ذلك من خلال اختبارات الحدود (Bound Tests)، وذلك لتحديد مدى وجود ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وبالتالي تحديد إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج أم لا. وتعتمد اختبارات الحدود(Bound Tests) على تحليل (F-Test)، حيث يتم حساب قيمة (F-statistics) الإحصائية لاختبار المعنوية المشتركة لمعلمات المتغيرات طويلة الأجل، ثم من خلال مقارنتها بالقيم الحرجة الجدولية، فإذا كانت قيمة (F-statistics) المحسوبة تتجاوز القيم الحرجة الجدولية، فإنه يتم رفض فرض العدم (H_O) الذي ينص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وقبول الفرض البديل (H_1) الذي يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج بغض النظر إذا كانت رتبة التكامل I(0) أو I(1) للمتغيرات . بينما إذا كانت قيمة (F-statistics) المحسوبة أقل من القيم الحرجة الجدولية فإنه يتم قبول فرض العدم (H_O) . وتُعد نتائج هذا الاختبار أكثر دقة مقارنة بالاختبارات التقليدية (Shahbaz, M., Ahmad, K. and Chaudhary, A.R, 2008, p. 7480) .

تتمثل الصورة العامة لمعادلة نموذج (ARDL) التي تجمع بين كل المتغيرات في الأجل الطويل والأجل القصير معاً، وتستخدم في اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات، وبالتالي تحديد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل من عدمه على الصورة التالية:

$$\Delta Lny_t = B_\circ + \sum_{i=1}^{P} ß_{1i}\, Lny_{t-i} + \sum_{i=1}^{k} B_{2i}\, \Delta Lnx1_{t-i} + \sum_{i=1}^{k} B_{3i}\, \Delta Lnx2_{t-i} + ß_{11}\, Lny_{t-1} + B_{12}\, Lnx1_{t-1} + B_{13}\, Lnx2_{t-1} + Ut \quad (3)$$

حيث أن (K) تشير إلى عدد فترات التباطؤ الزمني للمتغيرات التي تم تحديدها في الخطوة السابقة،(Δ) تشير إلى الفرق الأول للمتغيرات ... B_{1i} $B2_{2i}$ ، تمثل المعلمات الخاصة بالأجل القصير بالإضافة إلى معلمة الحد الثابت Bo ، بينما وB_1 .. $_2B_{11}$ .... فهي تمثل المعلمات الخاصة بالأجل الطويل، U تمثل حد الخطأ العشوائي. ويوضح الجدول رقم (11) ملخص نتائج اختبارات الحدود (Bound Tests)، وذلك بالاعتماد على قيمة (F-statistics)

المحسوبة، ومن خلال مقارنة هذه القيمة بالقيم الجدولية لها وذاك لاختبار فرض العدم في مواجهة الفرض البديل:

$B_0 = B_{11} = B_{12} = B_{13} = 0$

$H_1: B_{11} = B_{12} = B_{13} \neq 0$

ويلخص الجدول رقم (11) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (11)

نتائج اختبارات التكامل المشترك (Bound Tests)

F المحسوبة (F-statistics)		قيمة F الجدولية وفقا	مستوى المعنوية	
القيمة	Probability	لتقديرات (pss)	%1	%5
7.576	0.000	I(0)	4.3	3.1
		I(1)	5	3.87

من اعداد الباحث باستخدام برنامج EView-V12 بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

ويتضح من هذا الجدول رقم (11) ، أن قيمة (F-statistics) المحسوبة اكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية لها هند مستوى معنوية 5% ، 1% ولذلك يتم رفض الفرض العدمى (H_0)، القائل بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ويتم قبول الفرض البديل (H_1) ، مما يعنى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وبالتالي يتم متابعة الخطوات التالية في تحليل ARDL

4/7 تقدير علاقات الاجل الطويل

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج في الخطوة السابقة، فإنه يتم قياس العلاقات طويلة الأجل من خلال نموذج (ARDL)، وتكون الصيغة العامة لمعادلة العجز التجاري الأجل الطويل كما يلي:

$$Lny_t = B_\circ + \sum_{i=1}^{P} ß_{1i} Lny_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} B_{2i} Lnx1_{t-i} + \sum_{i=1}^{h} B_{3i} Lnx2_{t-i} + Ut \quad (4)$$

حيث أن: n, p, h ، تمثل العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني التي تم تحديدها من خلال اختبار (AIC)، أما B_1، B_2, B_3, ... فهي تمثل المعلمات المراد تقديرها في الأجل الطويل التي تعبر عن المرونات بين المتغير التابع المتمثل في عجز الميزان التجاري وكل من المتغيرات المستقلة، كما توضحها بيانات الجدول رقم (12).

جدول رقم (12)

تقديرات معلمات الدراسة في الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL)

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
LnX1	-4.233351	1.182215	-3.580865	0.0013
LnX2	-13.36593	6.430631	-2.078478	0.0437
Intercept	51.37274	16.59046	3.096522	0.0045

جودة التوفيق	
R-squared	96
Adjusted R-squared	95
DW	2.2

من اعداد الباحث باستخدام برنامج EView–V12 بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

ويلاحظ من الجدول رقم (12) ما يلي:

- يرتبط العجز في الميزان التجارى بعلاقة عكسية بنسبة مساهمة القطاع الزراعى في الناتج المحلى الاجمالى (LnX1) ، فعند زيادة مساهمة القطاع الزراعى في الناتج المحلى الاجمالى بـ 1% ينخفض العجز في الميزان التجارى بنسبة 4,2% أي أنه عندما تزيد مساهمة القطاع الزراعى في الناتج المحلى الاجمالى تقل الاختلالات الهيكلية بالقطاع الزراعى وينخفض العجز في الميزان التجارى
- يرتبط العجز في الميزان التجارى بعلاقة عكسية بنسبة مساهمة القطاع الصناعى في الناتج المحلى الاجمالى (LnX2) ، فعند زيادة مساهمة القطاع الصناعى في الناتج المحلى الاجمالى بـ 1% يترتب عليه انخفاض العجز في الميزان التجارى بنسبة 13,3% أي أنه عندما تزيد مساهمة القطاع الصناعى في الناتج المحلى الاجمالى تقل الاختلالات الهيكلية بالقطاع الصناعى وينخفض العجز في الميزان التجارى
- كما أن بالنسبة لتحليل t-Statistic ، نجد أن قيمة LnX1 = 3.580865− ،مما يعني أن المتغير معنوي بدرجة عالية.وقيمة LnX2 = 2.078- وهو معنوي أيضًا ولكن بدرجة أقل مقارنة بـ LnX1.
- كما نجد أن مستوى الدلالة (p-value) للمتغير LnX1: (الاحتمالية)= 0.0013مما يعني أنه معنوي. وأيضاً للمتغير LnX2: (الاحتمالية)= 0.043، وهو أيضًا معنوي عند مستوى 5%.
- كما ترتفع المقدرة التفسيرية للنموذج ، إذ أن نحو 95% من التغيرات في عجز الميزان التجارى المصرى خلال فترة الدراسة يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات التى ينطوى عليها النموذج ، كما لاتوجد مشكلة الارتباط الذاتي في الأخطاء كما توضحها إحصائية ديربن – واتسون

5/7 تقدير علاقات الأجل القصير

يتم تقدير المعلمات الخاصة بالأجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك بأن يتم أخذ حد الخطأ من معادلة الانحدار المقدرة في الأجل الطويل الخاصة وإدراجها في معادلة الأجل القصير مع أخذ فترة إبطاء لها، بالإضافة إلى الفرق الأول لكل المتغيرات بالنموذج مع مراعاة فترات الإبطاء السابقة لكل متغير تكون أقل من الأجل الطويل بفترة، ولذا فإن فترات الإبطاء للمتغيرات تتراوح بين الصفر أو فترة واحدة فقط، وذلك كما يتضح من المعادلة رقم (5)، التي تمثل الصيغة العامة لمعادلة نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

$$\Delta Lny_t = B_\circ + \sum_{i=1}^{P-1} \beta_{1i} \Delta Lny_{t-i} + \sum_{i=1}^{k-1} B_{2i} \Delta Lnx1_{t-i} + \sum_{i=1}^{k-1} B_{3i} \Delta Lnx2_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + Ut \quad (5)$$

حيث أن Δ تمثل الفرق الأول للمتغيرات، ... B_1 ,.. B_2, B_3 تمثل المعلمات المراد تقديرها في الأجل القصير، φتمثل سرعة التعديل في الأجل القصير للوصول إلي حالة

التوازن المستقر في الأجل الطويل، (ECT) تمثل معامل التصحيح أو سرعة تكيف (Speed of Adjustment) العجز في الميزان التجاري نتيجة للتغير الذي يطرأ على العوامل المؤثرة فيه، وبالتالي توضح الفترة الزمنية التي يحتاجها المتغير التابع لكي يتحقق له التوازن مع المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل. وتوضح بيانات الجدول رقم (13) نتائج تقديرات الأجل القصير.

جدول رقم (13)

تقديرات معلمات الدراسة في الاجل القصير وفقا لنموذج (ECM)

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
LnY(-1)	0.774026	0.080261	9.643921	0.0000
LnX1	-0.956626	0.516763	-2.851188	0.0451
LnX2	0.626127	1.405347	0.445532	0.6595
LnX2(-1)	-3.646473	1.372904	-2.656030	0.0131
D(LnX2)	0.626127	1.13007	0.55401	0.8541
ECT_1	-0.225974	0.038941	-5.803038	0.0000

من اعداد الباحث باستخدام برنامج EView-V12 بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

ويلاحظ من الجدول رقم (13) ما يلي:

- أن العجز في الميزان التجاري يتأثر إيجابياً بنسبة 77,4% بالعجز المحقق به في العام السابق أي مع فترة تباطؤ زمني واحدة LnY(-1).
- يتأثر عجز الميزان التجاري سلبياً بمساهمة القطاع الزراعى في الناتج المحلى الاجمالى (LnX1)
- أن العجز في الميزان التجاري يتأثر سلبياً بمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلى الاجمالى في العام السابق أي مع فترة تباطؤ زمني واحدة LnX2(-1) وهى تتفق مع النتيجة المتحققة على المدى الطويل.
- أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECT) معنوية وسالبة وتشير إلى عملية التصحيح لأي صدمات أو إختلالات تحدث في الأجل القصير ويتم تصحيحها بنسبة 22% في المتوسط سنوياً.

يتضح مما سبق، وجود توافق كبير بين نتائج نموذج (ECM) في الأجل القصير مع النتائج المحققة في الأجل الطويل، وإن كان هناك بعض الإختلافات المحدودة في تأثير بعض المتغيرات على عجز الميزان التجاري في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل.

6/7 اختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم

يمكن إجراء مجموعه من الاختبارات للحكم على مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم في قياس المعلمات المقدرة ومن اهم هذه الاختبارات ما يلى:

1/6/7 اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

جدول رقم (14)

اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

	القيمة	.Prob
F-statistic	0.296	0.7458
Chi- Square (2)	0.742118	0.6900

من اعداد الباحث باستخدام برنامج EView-V12 بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

ويلاحظ من الجدول رقم (14) ان F-statistic، غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وكذلك Chi- Square (2) ، غير معنوية عند مستوى معنوية 5% ومن ثم لا نرفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي

2/6/7 اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test

يتم إجراء هذا الإختبار بهدف التأكد من أن النموذج يأخذ شكل التوزيع الطبيعي ومن ثم يتفق مع افتراضات طريقة المربعات الصغرى (OLS)، ، التي تم إستخدامها وذلك من خلال إختبار Jarque-Bera (JB) ، كما في الجدول التالي رقم (15)

جدول رقم (15)

اختبار التوزيع الطبيعي

	القيمة	.Prob
Jarque-Bera	0.516841	0.772270

من اعداد الباحث باستخدام برنامج EView-V12 بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

ويلاحظ ان قيمة المعلمة الخاصة بهذا الاختبار غير معنوية عند مستوى 5% ، مما يعنى عدم رفض الفرض العدمي القائل بأن التوزيع يأخذ الشكل الطبيعي

3/6/7 اختبار ثبات التباين Heteroskedasticity

يتم اختبار ثبات التباين بهدف التأكد من تحقق افتراض ثبات تباين الحد العشوائي الذي يمثل أحد الافتراضات الأساسية التي تبنى عليه طريقة المربعات الصغرى (OLS)، ومن ثم ثبات انحرافات القيم المشاهدة للمتغير التابع عن القيم المقدرة المناظرة للمتغيرات المستقلة، وهذا يضمن أن تكون المعلمات المقدرة تتسم بالكفاءة، وتكون المعلمات المقدرة أكثر مصداقية في عمليات التنبؤ، ويتم الاعتماد عليها في وضع السياسات الاقتصادية. ويتم ذلك من خلال اختبار (White Test)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (16) . ويلاحظ من هذا الجدول أن قيمة كل من (Chi-Square)،(F-statistic) غير معنوية حتى مستوى معنوية 5% ، مما يعني عدم رفض فرض العدم ، وبالتالي لا يعاني النموذج من وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول رقم (16)

اختبار ثبات التباين

	القيمة	.Prob

F-statistic	1.421946	0.2536
Chi- Square(2)	5.568109	0.2338

من اعداد الباحث باستخدام برنامج EView-V12 بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

4/6/7 اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج،

وذلك من خلال اختبار (CUSUM) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي، واختبار (CUSUMSQ) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ويتضح من هذين الاختبارين كما هو مبين بالشكل رقم (5) أن كل من مجموع البواقي ومجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية 5 %، مما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية. وتوضح نتائج الاختبارات السابقة ملائمة النموذج المستخدم، وأن نتائجه تتسم بجودة توفيق مرتفعة.

شكل رقم (5)

اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج

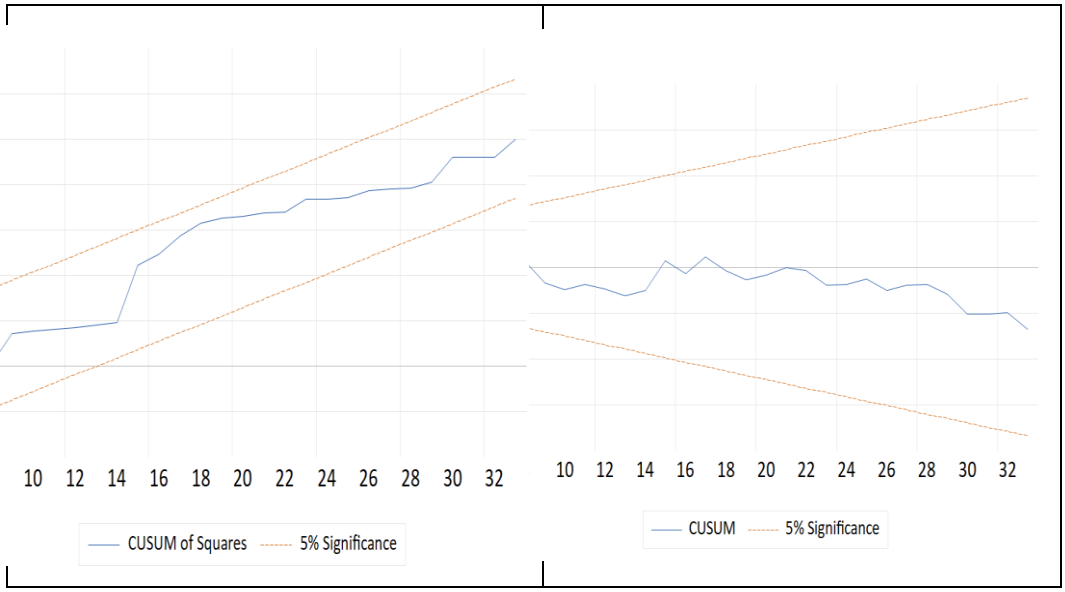

من اعداد الباحث باستخدام برنامج EView-V12 بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

8/-النتائج والتوصيات

1/8 النتائج

تتمثل أهم نتائج البحث فيما يلي:

- يوجد إختلال في هيكل الصادرات المصرية، لاعتمادها على تصدير مواد أولية لا تعكس تطوراً في الهيكل الإنتاجي ولا تتضمن تكنولوجيا مرتفعة كالوقود والمواد الخام والسلع نصف المصنعة بنحو 55% من الصادرات السلعية المصرية، والنسبة الباقية والخاصة بالسلع تامة الصنع ترتفع فيها نسبة المكون المستورد بشكل كبير أي أن القيمة المضافة لهذه الصادرات ضعيفة.

- يوجد اختلال في هيكل الواردات المصرية ، حيث أن الورادات من السلع الوسيطة والاستثمارية تمثل نحو 49% من الواردات السلعية ، وهو ما يعكس ضعف قطاع الصناعية التحويلية في الاقتصاد المصرى والورادات من السلع الاستهلاكية والمواد الخام تمثل أيضا نحو 49% من الواردات السلعية، ويعكس ضعف قطاع الزراعة في الاقتصاد المصرى ويشير إلى أن الواردات السلعية المصرية هى واردات ضرورية لسد احتياجات المواطنين الغذائية واحتياجات القطاع الصناعى للاستمرار في الإنتاج ولا توجد لها بدائل محلية وأن الاقتصاد المصري يعتمد على الاستيرادات لسد الفجوة الغذائية ولاستمرار عجلة الإنتاج.
- يرجع عجز الميزان التجاري في مصر إلى ما يتسم به الاقتصاد من تركز سلعي أي اعتماد الاقتصاد على تصدير الوقود ومنتجاته بنحو 40% من الصادرات السلعية وتصدير سلع تامة الصنع ترتفع فيها نسبة المكون المستورد بنسبة كبيرة بنحو 40% من الصادرات السلعية، أي أنها تعتمد على الواردات. وأن الاقتصاد المصري لدية قاعدة إنتاجية تتسم بعدم التنوع، مما يجعل الاقتصاد المصري عرضة لتقلبات أسعار صادراته ومن ثم ضعف قدراتها التنافسية سواء في الداخل أو الخارج، والواردات المصرية ضرورية لسد احتياجات المواطنين الغذائية ولاستمرار عجلة الإنتاج وبذلك تزداد الواردات وتتقلب أسعار الصادرات مما يخلق عجزاً مستمرا في الميزان التجاري.
- للقطاع الزراعي أهمية كبيرة حيث يقوم بتشغيل ما يقرب من ٣١% من جملة المشتغلين على مستوى الاقتصاد، إلا أن مساهمته في الناتج المحلى الاجمالى محدودة مقارنة بباقي القطاعات، ويعود ذلك من بين أسباب أخرى لنقص الاستثمارات الموجهة للاستثمار فيه .
- يرجع عجز الميزان التجاري في مصر لما يتسم به الاقتصاد من تركز سلعي أي اعتماد الاقتصاد على تصدير الوقود ومنتجاته بنحو 40% من الصادرات السلعية وتصدير سلع تامة الصنع ترتفع فيها نسبة المكون المستورد بنسبة كبيرة بنحو 40% من الصادرات السلعية، أي أنها تعتمد على الواردات.

2/8 التوصيات

وفي ضوء ما سبق من نتائج يمكن تقديم بعض المقترحات لعلاج اختلال الهيكل الإنتاجي وعجز الميزان التجاري في الاقتصاد المصري ومن أهمها ما يلي:

- العمل على تعميق التصنيع، من خلال الانتقال إلى مرحلة أعلي من التصنيع، والتحول من الصناعات الاستهلاكية، إلى إقامة صناعات السلع الرأسمالية (إنتاج الآلات والصناعات الوسيطة)، ومن ثم بناء قاعدة صناعية مستقلة للصناعة الوطنية، بالتزامن مع امتلاك وتطوير القدرات التكنولوجية المحلية.
- العمل على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الزراعية والصناعية في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري من خلال دعم تلك القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وإعطاء أولوية استثمارية لها.
- ترشيد الواردات وخاصة في المنتجات التي لها بديل محلى وكذلك الحد من الواردات من السلع الاستفزازية ودعم الصادرات وتنويعها بهدف الحفاظ على الاحتياطي من النقد الأجنبي والحد من العجز في الميزان التجاري
- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر للقطاع الصناعي من أجل توليد قيمة مضافة أعلى وخلق المزيد من فرص العمل وذلك من خلال توفير الأراضي والتجمعات الصناعية ومنح التراخيص اللازمة لإنشاء المصانع، وتقديم الحوافز الاستثمارية اللازمة والتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة لجذب الاستثمارات نحو الصناعات المستهدفة.

- دعم الشركات التي تعمل على التصدير؛ من خلال رفع كفاءة العاملين بها عن طريق البرامج التدريبية المختلفة وتحسين جودة المنتج من خلال دعم البحوث والتطوير والابتكار وتوفير التمويل الميسر لها.
- التركيز على السلع التي حققت مصر فيها ميزة تنافسية بحيث يتم تشجعيها بمزيد من المعاملة التفضيلية والحوافز وذلك لزيادة فرص تصديرها للخارج.

9/- المراجع

1/9 المراجع باللغة العربية

إبراهيم عبد الحميد هاشم،. (2022). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على العمالة الزراعية في مصر. مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، 43(2).

إبراهيم لطفي عوض. (2007). ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري. دراسة تحليلية. MPRA Paper No. 5465

اجلال راتب. (2013). بناء قواعد تصديرية للاقتصاد المصري. معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 248.

أحمد فتحي خليل، الخضراوي. (2013). تقدير محددات الطلب على الواردات المصرية. التجارة والتمويل, 33(3).

أسماء إسماعيل أبوالفتوح طرابية. (2013). دراسة تحليلية للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومى والزراعي المصري. رسالة دكتوراة، كلية الزراعة، جامعه المنصورة.

أشرف حلمى سلامة. (2011). دور الدولة في زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري من خلال الاستفادة من قطاع الصناعات التحويلية،. رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعه عين شمس.

الاهوانى، نجلاء وعنبر نهال. (2008). كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري مع التركيز على الصناعات التحويلية. المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل، رقم 130.

المأمون على جبر. (2015). الاقتصاد غير الرسمي في مصر، نموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والالغاء. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعه الازهر، العدد الثالث عشر.

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2024/9/15، من https://www.goeic.gov.eg/ar/media-center/news/943

حجازي عبد الحميد الجزار. (2018). هيكل الانتاج الصناعي في مصر: الوضع القائم وآليات التطوير. المؤتمر الدولي السنوي: التصنيع والتنمية المستدامة، القاهرة، 5-6 مايو.

خليل ،إمام ورجب إسلام . (2021). الاختلالات الهيكلية في قطاع الصناعة المصرية (دراسة تحليلية). مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 7(11).

خليل محمد شهاب الجبوري. (2020). بعض مظاهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات النامية. Economics and administrative studies journal (easj)(formerly al-dananeer journal)، 1(19).

خيري أبو العزايم فرجانى. (2010). ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية. القاهرة، مكتبة نور.

داليا حامد الشويخ. (2016). إستراتيجية توزيع الاستثمارات العامة على القطاعات السلعية وانعكاساتها على قطاع الزراعة في مصر. Assiut Journal of Agricultural Sciences, 47(1).

زيدان، محمود ومحمود، مروة . (2024). التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعكاساته على النمو الاقتصادي في مصر دراسة تحليلية قياسية. مجلة البحوث المالية والتجارية، 25(3).

عبد الخالق، جودة والزيني، محمد. (2023). في مواجهة الأزمات: الاقتصاد المصري بين الهشاشة والصلابة. بحوث اقتصادية عربية، 32(86).

عزت ملوك قناوي. (2016). الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري: الأسباب والنتائج. مجلة التجارة والتمويل، 36(2).

علا بسيوني عبد الرؤوف محمد،. (2021). الركود التضخمي وسياسات معالجته دراسة في النظرية الاقتصادية والحالة المصرية للفترة 1979: 2020. L'Egypte Contemporaine، 112(544).

على عبد الوهاب نجا. (2023). محددات العجز في الميزان التجاري المصري خلال الفترة (1980-2021). المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 8(16).

علي فرج عزة. (2019). الاثار الاقتصادية للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 49(1) .

محمد عبد الشفيع عيسى. (2010). بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري: من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (220).

محمود مجدي، بربري. (2022). العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد، 16(15).

معهد التخطيط القومى. (2011 ,). تحقق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من 2000 حتى عام 2011/2010. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (230).

معهد التخطيط القومى. (2020 ,). سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثرها على هيكل التجارة الخارجية. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 319.

هبه الله احمد سليمان. (2023). التحول الهيكلي والسياسة الصناعية في مصر ومستقبل التجارة الدولية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 4(1).

هند غانم محمد، المحنه. (2014). الاختلالات الهيكلية في العراق وسبل المعالجة التنموية للمدة 1994-2010. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعه الكوفة.

2/9 المراجع باللغة الإنجليزية

African Development Bank Group. (2023). Egypt country food and agriculture delivery compact. *February, OECD Publishing*.

Al_Shadidi, H. (2021). Impact of Structural Imbalances on the Sustainability of Spatial Development Programs. In IOP Conference Series. *Earth and Environmental Science (Vol. 754, No. 1, p. 012012). IOP Publishing*.

Alayseri, N.H.A., Kadhim, R.N. and Majeed, H.S. (2024). Economic reform, structural imbalances and their impact on unemployment in the emerging economy. *Journal of Governance and Regulation/Volume, 13(1)*.

Chen, Y., Liu, Y. and Fang, X. (2021). The new evidence of China's economic downturn: From structural bonus to structural imbalance. *Plos one, 16(9),*.

Elish, E. (2018). Dynamic interaction between macroeconomic imbalances: the case of egypt. *nternational Journal of Business & Economics Perspectives, 13(1)*.

Helmy, O. (2017). The nexus between internal and external macroeconomic imbalances: evidence from Egypt. *Middle East Development Journal 9, no. 2*.

Khorshid, Motaz, & Shaker, Victor. (2022). Towards A Sustainable Agriculture Strategy for Egypt "Results from An Agriculture Economy Interaction Model. *he International Journal of Public Policies in Egypt, 1(3),*, pp. ,. Towards A Sustainable Agriculture Strategy for Egypt "". The International Journal of Public Policies in Egypt, 1(3).

Konya, L. (2004). Unit-root, cointegration and Granger causality test results for export and growth in OECD countries. *International Journal of applied econometrics and quantitative studies, 1(2), 7*.

Moussa, N. (2016). Trade and current account balances in Sub-Saharan Africa: stylized facts and implications for poverty. *Trade and poverty paper series, 1*.

Saith, A. (2011). Inequality, imbalance, instability: Reflections on a structural crisis. *Development and Change, 42(1)*.

Shahbaz, M., Ahmad, K. and Chaudhary, A.R. (2008). Economic growth and its determinants in Pakistan. *The Pakistan Development Review*.

Thakur, S. (2011). Fundamental economic structure and structural change in regional economies. *A methodological approach. Région et Développement, 33(4)*.

Yeboah, S. (2023). Unravelling the tapestry: understanding the factors shaping current account imbalances in Ghana. *MPRA Paper No. 117638, posted 18 Jun 2023 06:30 UTC*.

Zaki, C. (2017). An overview of Structural Imbalances in Egypt. *Égypte/Monde arabe ‹16›https://journals.openedition.org/ema/3727‹9.*